

تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الجزائرية للسيارات الصناعية

أ. زين يونس

المركز الجامعي بالوادي- الجزائر

zine.younes@yahoo.fr

تمهيد:

لقد شهدت العقود الأخيرة تطورا اقتصاديا هائلا أدى لإزالة الكثير من العوائق الاقتصادية بين الدول المختلفة، وامتداد نشاط كثير من مؤسساتها خارج الحدود دولها، وظهور مجموعة جديدة من المستثمرين والدائنين المهتمين بالقوائم المالية لتلك المؤسسات، وهو ما نتج عنه مواضيع وقضايا جديدة تستلزم متابعة من الفكر المحاسبي، وتؤدي في نفس الوقت إلى حتمية تطوير القواعد والإجراءات المحاسبية لتستوعب تلك المتغيرات الجديدة في ظل العولمة، ومع تزايد تشابك العلاقات الاقتصادية توجهت الجزائر باعتبارها جزءا من الكيان الاقتصادي العالمي إلى دمج أعمالها واتجاهها نحو خصخصة القطاع العام، وفي ضوء عصر جديد من التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومع تزايد اتساع الأسواق المالية، وتخطي المعاملات للمجالين المحلي والإقليمي إلى مجال أوسع عبر الحدود، تعاظمت أهمية المحاسبة ومعلومات التقارير المالية في مجال اتخاذ القرارات على المستوى المحلي والدولي، ومن أجل ضمان شفافية ومصداقية البيانات الناتجة عن الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة وإعطاء بعد التوافق المحاسبي للأنظمة المحاسبية المختلفة، ظهرت مجموعة من اللجان والهيئات المهتمة بإصدار المعايير المحاسبية وعلى رأسها لجنة المعايير المحاسبية الدولية، هذه المعايير تعد الركيزة الأساسية التي يتم استنادا إليها إعداد القوائم المالية والمكونة أساسا من الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، بالإضافة إلى بعض الاضاحات، إن البيئة المحاسبية الجزائرية ضيقة ومحدودة وتعمل الجزائر على الانخراط في الاقتصاد العالمي عن طريق التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق مما يجعلها تنطلق من دائرة المتطلبات المحاسبية والتدقيقية المحلية الضيقة إلى رحاب الساحة الدولية، وقد انعكس هذا على نوعية البيانات المالية التي تصدرها الشركات الجزائرية بما فيها البنوك وشركات التأمين مما يجعلها ملزمة بتفعيل هيئاتها الرقابية على كل المستويات، ونجد على مستوى المؤسسة وظيفة مراقبة التسيير ووظيفة الرقابة الداخلية، وهذه الأخيرة تسعى في مراقبة الإجراءات والتطبيقات عن طريق وظيفة المراجعة الداخلية التي هي أحد أهم أدوات الضبط الداخلي بهدف المحافظة على أصول المؤسسة وحقوق المساهمين، وهذا ما تهدف له كذلك المعايير المحاسبية الدولية.

وكخطوة عملية قامت بها الجزائر من أجل تكييف بيئتها المحاسبية المحلية مع البيئة المحاسبية الدولية، قامت إصلاح نظامها المحاسبي وفق ما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وهي تجسيدها لمرسوم رئاسي رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

ومن أجل معرفة وتقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية، وبناء على ما تقدم ذكره يمكن إبراز الإشكالية الرئيسية التي يسعى الباحث لدراستها فيما يلي:

الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي

الفصل الثالث: دراسة حالة ميدانية

الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول المراجعة الداخلية



أولاً: مفهوم المراجعة الداخلية

* عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها "وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة بهدف التحقق من مدى الالتزام بهذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءتها وفعاليتها وأداء الإدارات والأقسام"¹.

* ولقد عرفها المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين IFACI في نشرته عن مسؤوليات المراجع الداخلي ويحدد هذا التعريف بأن وظيفة المراجعة الداخلية هي: "عبارة عن نشاط تقييمي مستقل، يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من أجل خدمة الإدارة وبالتالي فهي رقابة إدارية تمارس عن طريق قياس وتقييم فعالية أساليب الرقابة الداخلية"².

* وحسب نشرة عام 1999 لمعهد الدولي للمدققين الداخليين IIA ورد فيها تعريف للمراجعة الداخلية على أنها: "نشاط تأكدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمؤسسة لتحسين عملياتها، وهو يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، التوجيه (التحكم)"³.

ثانياً: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية⁴

تتمثل أهمية المراجعة الداخلية في كونها وسيلة تخدم مجموعة من الوظائف داخل المؤسسة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التوصيات التي تصدرها المراجعة الداخلية وهذا لاتخاذ قراراتها أو رسم خططها المستقبلية والتي تتمثل في ثلاثة نواحي رئيسية وهي كما يلي:

- **المسؤولية:** اتجاه إدارة المؤسسة التي توجد فيها حيث تتمثل أهميتها في مساعدة مديري المؤسسة في القيام بوظائفهم اليومية في إدارة وتسيير شؤون المؤسسة عن طريق توفير الضمان بأن آلية الرقابة التي يعتمدون عليها سليمة وتعمل على ما هو مرغوب في تحقيق الأهداف المنشودة التي أنشأت من أجلها.

- **مجال الفحص:** تكمن أهميتها في التحقق من سلامة نظام مسك الدفاتر ومن أنه سيستمر في توفير معلومات دقيقة وبصفة دائمة وكذلك التأكد من أن طرق تجميع المعلومات في التقارير المختلفة توفر للإدارة بيانات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل ولا تقتصر على توفير الملاحظات التاريخية.

- **مجال الرقابة الداخلية:** فهي تهتم بكل من الجانب المالي، والجانب الإداري، والاقتصادي لنظام الرقابة طالما أن مسؤوليتها لا تقتصر على الإدارة والمالية، والمحاسبة بل تتعدى ذلك لتشمل كل الأجزاء الأخرى بالمؤسسة، ومن جهة أخرى تمكن أهميتها في ضمانها لسلامة النظام الكلي للرقابة الداخلية من الناحيتين المالية والإدارية، والتحقق من أن هذا النظام يعمل كما هو مخطط له.

و يتمثل الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية في القيام بتقييم الجوانب الرقابية في المؤسسة بما يساعد الإدارة على أداء وظائفها، وتكتفي الإدارة العليا بالتخطيط، ووضع السياسات العامة والإجراءات اللازمة لنجاحها، وتسعى المراجعة الداخلية إلى مساعدة إدارة المؤسسة على مواجهة مسؤوليتها بأكثر قدر من الكفاءة، وذلك عن طريق تقييم وسائل الرقابة التي يستخدمها كل مستوى إداري في مراقبة المستوى الأدنى منه عن طريق رسم السياسات العامة، واستخدام الخرائط

¹ - عبد الفتاح الصحن وآخرون 2004: الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 189.

² - L. COLLINS & G. VALIN, op-cit, p : 23.

³ - خلف عبد الله الواردات 2006: التدقيق بين النظرية والتطبيق وفقاً للمعايير التدقيق الدولي الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، ص: 35.

⁴ - J. RENARD 2005 : Théorie et Pratique de L'Audit Interne, éd- d'ORGANISATION, Paris, p : 35.



التنظيمية، والموازنات التخطيطية وغيرها، ثم تقوم الإدارة المتوسطة بترجمة هذه السياسات العامة إلى سياسات خاصة، وتستخدم وسائل أخرى للرقابة كتحديد مستويات ومواصفات لكل عمل، وتصميم نظم الضبط الداخلي التي تتمثل في تقسيم العمل المناسب بين العاملين وتسعى المراجعة الداخلية إلى تحقيق هدفين أساسيين وهما: - حماية ممتلكات المؤسسة و مصالحها (المراجعة المالية).

- البناء والإصلاح (المراجعة الإدارية).

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية

- بتعدد تدخل المراجعة الداخلية في كل الجوانب التي تخص المؤسسة بحيث يذهب إلى رقابة وجود الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة إلى غاية الفحص والتأكد من احترام القوانين والتنظيمات والإجراءات، لهذا الغرض تنوعت أصناف المراجعة الداخلية وهي كالتالي:

1- المراجعة المحاسبية والمالية : AUDIT COMPTABLE ET FINANCIER

ترتكز هذه المراجعة على رقابة صراحة وصحة الإجراءات المحاسبية وكذلك التسجيلات المحاسبية والقوائم المالية الناتجة عنها، وفي حقيقة الأمر إن المراجعة المحاسبية والمالية تنتمي إلى مجال المراجعة الخارجية، ويمكن القول أن مفهوم المراجعة المحاسبية والمالية هو مفهوم واسع خاصة عندما يتعلق الأمر بالمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لأن الفرق بين هذين النوعين فيه التباين خاصة بالنسبة للمراجعة الخارجية التي تولي اهتمامها بالمصادقة على الحسابات. أما المراجعة الداخلية فتهم بطريقة سير دائرة أو قسم المحاسبة من حيث تنظيم طريقة العمل وتكوين المستخدمين.... الخ، وفي هذا الإطار يهدف المراجع الداخلي إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب وتقادي الوقوع في أخطاء تتعلق بالتسيير.

2- المراجعة العملياتية : AUDIT OPERATIONNEL

يعتبر بعض المتخصصين في هذا المجال على أن المراجعة العملياتية مرادفة للمراجعة الداخلية ولكنه في حقيقة الأمر تشكل المراجعة العملياتية جزء من المراجعة الداخلية¹، وسمي هذا النوع بالمراجعة العملياتية أو المراجعة التشغيلية لأنه يهتم بكل العمليات التي تخص المؤسسة وتتمثل أهدافها فيما يلي:

- التأكد والتحقق من وجود وفعالية نظام وإجراءات الرقابة الداخلية بما في ذلك التي تسمح بالتأكد من سلامة وصراحة المعلومات المالية لأنه في الواقع المراجعة العملياتية التي لا تركز على المراجعة المالية تعتبر مراجعة غير كاملة.

- ترفيه و تطوير تطبيق سياسات الإدارة العليا للمؤسسة.

- تقييم مدى ملائمة الموارد والمناهج مع الأهداف المسطرة.

- تحليل الهياكل والتنظيم عن طريق تطبيق روح النقد من أجل تحسينها.

ولمراجعة العمليات عدة مكونات لا يمكنها الانفصال عن بعضها البعض في تطبيقها، وهي مدمجة كاملاً في مهمة مراجعة وهي كالتالي².

أ - المراجعة المطابقة : L'Audit de Conformité

ب - مراجعة الفعالية : L'Audit de D'Efficacité

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، وآخرون 2001: دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت، ص:163.

² - J.RENARD, op-cit, p-p: 40-46.

جـ - المراجعة التسييرية: L'Audit de Management

3 - المراجعة الإستراتيجية: L'AUDIT DE STRATEGIE

وتسمى أيضا بمراقبة المديرية **L'Audit de Direction** ، ويفحص المراجع في هذه الحالة الانسجام العام بين مجموع السياسات والاستراتيجيات للمؤسسة مع المحيط الذي تنمو فيه هذه الأخيرة . وتعتبر وظيفة من الوظائف الأخرى للمراجعة العملياتية .

ملاحظة: تهتم المراجعة الداخلية بالوظائف المالية والمحاسبية بنسبة 20 % ، بينما تهتم بالوظائف الأخرى بنسبة 80 % .

المطلب الثالث: مكانة المراجعة الداخلية في التنظيم الهيكلي

يعتبر المراجع الداخلي عين الإدارة في المؤسسة، حيث يقوم بفحص وتدقيق أداء العاملين فيها إلى جانب تقييم كفاءة وفعالية هذا الأداء، وإذا كان المراجع الداخلي ما هو إلا أحد العاملين في المؤسسة مطلوب منه مراجعة أنشطتها، إلا أنه يقوم بمهمة صعبة ومعقدة جدا، ومن هنا نجد أن مكانة المراجعة الداخلية في المؤسسة كبيرة وواسعة، إذ أنها تقوم بتغطية كافة أنظمة ووظائف المؤسسة.

أولا: علاقة وظيفة المراجعة الداخلية ضمن التنظيم الهيكلي

إن المراجع الداخلي يقوم بوظيفته التي تشمل الفحص والتقييم ومراقبة التنفيذ لجميع أنشطة المؤسسة ومسؤولياته أمام الإدارة العليا، فهو يقوم بتقييم عمل الغير إذ أنه مستقل في تنفيذ مهامه لأن مكانه في التنظيم الهيكلي وارتباط عمله بالمستويات العليا وتعزيد الإدارة له يحقق له الاستقلال في العمل إذ يمكن أن نميز ثلاث حالات لعلاقة المراجعة الداخلية في التنظيم:

1- مصلحة المراجعة الداخلية تكون تابعة للإدارة العليا: يبدو أن هذا هو الحل الأقرب للواقع لأنه يضمن للمراجعين التأثير والفعالية، لكن هذا الحل للأسف لا يقدم نتائج حسنة عند تطبيقه ميدانيا، إضافة إلى أن هناك بعض العناصر المسؤولية الوظيفية (مراقبة التسيير مثلا)، تابعا لهذا المستوى فالإدارة العليا تخاطر إذا لم تقم بتنظيم الوقت الضروري لمراقبة المراجعين¹.

2- مصلحة المراجعة الداخلية تكون تحت وصاية المجلس الإداري: أصبحت هذه التبعية مألوفة في الـ يوم. وهذا الحل لا يقلص من مجال التأثير الذي يتمتع به المراجعون، غير أن الخبرة تظهر أن المشاكل ليست دائما جادة في كل تعقيدها على المستوى الإداري مما يخلق غالبا نوع من التبسيط الذي يقلص من الميزة الأساسية للتوجيه.

3- مصلحة المراجعة الداخلية تكون تابعة لإدارة متخصصة: إن التبعية المتعلقة بإدارة متخصصة (إدارة المحاسبة، المالية، التقنية...)، غالبا ما يكون تضارب في الجانب التطبيقي، وهذا ما يبرر ضرورة وجود متابعة دقيقة لنشاط المراجعة الداخلية، والمستوى الأقل ارتفاعا من التبعية يمكن تعويضه بأسلوب نظام دقيق وصارم.

ثانيا: بنية مصلحة المراجعة الداخلية في التنظيم الهيكلي:

يرتبط تنظيم المراجعة الداخلية في المؤسسة بحجم تنظيمها أو اختيار مركزية أو لامركزية المراجعة.

1- حجم التنظيم: من الواضح أن تنظيم مصلحة المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في حالة وجودها تختلف في تنظيمها عن المؤسسات الكبرى.

2- مركزية ولا مركزية المراجعة في المؤسسات: في المؤسسات الوطنية والمجتمعات الدولية، تنظيم مصلحة المراجعة الداخلية يكون حسب معيار مركزية ولا مركزية المراجعة، ففي الحالة الأولى يكون كل المراجعين مجموعين في نفس

¹ - L.COLLINS & G.VALIN, op-cit, p : 201.

الفريق في المقر الاجتماعي، وفي الحالة الثانية فإن تنظيم المصلحة منتشر حسب انتشار وحدات المؤسسة أو المجتمع. وحسب التحقيقات في سنة 1999 التي أجرتها جمعية المراجعين الداخليين الأمريكيين وهذا آخر تحقيق أجرى في هذا الموضوع، على أن 84% من مصالح المراجعة الداخلية تتميز بتنظيمها المركزي.

المطلب الرابع: الفرق بين المراجعة الداخلية و (المراجعة الخارجية، ومراقبة التسيير)

1- المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية: لما كان الهدف الأساسي للمحاسبة بصفة عامة هو توفير المعلومات لمتخذي القرارات فإن هذه تحتاج إلى تدقيق للتأكد من أنها تعبر عن نتائج أداة المؤسسة والمركز المالي لها، وتصبح عملية التدقيق ضرورية كلما ارتفعت نسبة احتمال وجود أخطاء في مراحل إعداد تلك المعلومات، ويمكن أن تتم عملية التدقيق هذه إما من خلال المراجعة الداخلية من حيث التحقق من صحة البيانات المحاسبية، ومدى الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات والخطط الموضوعية إضافة إلى مراجعة الأنشطة للتحقق من كفاءتها وانتظامها وإعداد التقرير وتقديم التوصيات اللازمة للإدارة، وأما من خلال المراجعة الخارجية نحو تقديم رأي مدى صدق القوائم المالية وعدالتها في التعبير عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة.

- إن الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية يكمن من خلال التأكد من قوة أنظمة الرقابة الداخلية وفعالية تلك الأنظمة وما ينتج عنها من بيانات المحاسبة.

- إلا أن الهدف الأساسي للمراجعة الخارجية فيتمثل في إبداء رأي فني محايد نحو قدرة تمثيل القوائم المالية لأداء المؤسسة ومركزها المالي.

- ولهذا يتوجب هنا القيام بمقارنة بين المراجعة الخارجية و المراجعة الداخلية لاستخراج أوجه الاختلاف والتشابه ومدى التكامل بينهما وهو المطلوب في الواقع العملي.

أ- أوجه الاختلاف: ويمكن حصرها في الجدول التالي:

المراجعة الخارجية	المراجعة الداخلية
-تنفذ مهمة المراجعة من طرف شخص مستقل تماما عن المؤسسة.	-تنفذ مهمة المراجعة من طرف شخص داخل المؤسسة(أجير).
- المراجعة الخارجية تعتبر إجبارية أي إلزامية على المؤسسة، فالمشروع يفرض عليها تدقيق محافظ الحسابات، وبالتالي تساعد على اتخاذ القرارات من خارج المؤسسة.	-المراجعة الداخلية تعتبر اختيارية للمؤسسة فإنشاؤها ضمن إستراتيجيات وأهداف المؤسسة، وبالتالي تساعد على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.
-التدقيق في العمليات يقصد منه تحديد مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية ومصداقية المعومات المالية(مراجعة جزئية).	-التدقيق في العمليات هدفه وضع تحسينات وتطبيق صحيح للسياسات والإجراءات فالتدقيق لا يقتصر على الجانب المالي فقط بل يشمل العمليات الأخرى (مراجعة شاملة).

<p>-يكون المراجع مستقل تماما عن إدارة المؤسسة في كل عمليات الفحص والتقييم.</p>	<p>-من الضروري أن يكون المراجع مستقل عن الخزينة ومصلحة المحاسبة وكذا باقي وظائف المؤسسة لكنه يبقى تابع للأوامر الصادرة من إدارة المؤسسة.</p>
<p>-المراجعة تكون بصفة دورية يحددها المراجع حسب برنامج تدخلاته (مراجعة ختامية).</p>	<p>-مراجعة العمليات تكون في المؤسسة بصفة مستمرة على مدار أيام السنة.</p>

المصدر: HAMINI ALLEL 1993 : Le Contrôle Interne et L'élaboration de Bilan Comptable, éd- OPU, Alger, p: 43.

بـ أوجه التشابه: من حيث المصلحة المشتركة لكل من المراجع الداخلي والخارجي وجود نظام فعال للرقابة الداخلية بقصد منع حدوث أخطاء، وأوجه التلاعب والحد منها، وأيضا كلاهما يهتم بالمراجعة المالية للعمليات التي يقوم بها المشرع، لذلك من المصلحة المشتركة لكليهما وجود نظام محاسبي ملائم يعمل على توفير معلومات لإعداد القوائم المالية، وعموما تتمثل أوجه التشابه فيما يلي:

- العمل في نفس النطاق أو المجال في المؤسسة.

- تطبيق منهجية مشتركة مع اختلاف طفيف.

- امتلاك مستوى كفاءة ومعرفة تسمح بالتنفيذ الجيد للمراجعة في كل المستويات .

ويتبقى في الواقع المراجع الداخلي و المراجع الخارجي يتقاربان فيما يخص إبداء الرأي للحالة والوضعية المالية للمؤسسة، واكتشاف المخالفات والأخطاء المحاسبية الموجودة في النظام ثم الإدلاء بها للإدارة العامة، ويختلفان عندما يعارض المراجع الخارجي حول بعض الخيارات المحاسبية التي تقوم بها المؤسسة، على سبيل المثال عند تكوين المؤونات أو طريقة تقييم الأصول، الشيء الذي لا يسمح للمراجع الداخلي للقيام به إلا في حالة المرافقة أو الطلب من الإدارة العامة .

2- المراجعة الداخلية ومراقبة التسيير: مع ظهور مفهوم تفويض السلطات ظهرت ضرورة الحاجة الماسة إلى رقابة لاحقة أو بعدية تسمح بتقييم النتائج المتحصل عليها و هذا حسب الأهداف المسيطرة.

ومن بين المسؤوليات التي أسندت إلى مراقبة التسيير نذكر مايلي:

- تصميم وإعداد نظم المعلومات.

- المساهمة في تصميم الهيكل التنظيمي للمؤسسة على أساس اللامركزية الفعالة للسلطة.

- القيام بدراسات اقتصادية والتنسيق فيما بينهما .

- وبما أن مراقبة التسيير والمراجعة الداخلية لهما طبيعة مختلفة ومتشابهة في آن واحد فإن من الطبيعي أن يكون هناك خلط في المفهومين النتائج عن أن هاتين الوظيفتين عرفتا تطور متقارب في نفس الفترة، ولهذا يجب القيام بمقارنتهما لرفع هذا الالتباس.

أ- أوجه الاختلاف : ويمكن حصرها في الجدول التالي:

المراجعة الداخلية	مراقبة التسيير
- كيف يعمل بما هو موجود حالياً؟ - كيف نظوره؟	- إلى أين نريد أن نصل؟ وما هي الطرق؟
- تمدنا بالمشاكل التي تواجهنا في الميدان بأسبابها ونتائجها.	- تمدنا بمؤشرات عامة في معالم معينة.
- مراقبة تنفيذ التوجيهات وسلامة المعلومات واحترام الطرق، النظام، وشروط الحصول على النتائج.	- تخطيط ومتابعة العمليات، نتائجها المحققة والاهتمام بتصميم نظام معلومات وتنفيذه.
- مراجعة وظيفة مراقبة التسيير.	- تحليل موازنة خلية المراجعة الداخلية.
- تبحث في الماضي عن الحقيقة الوحيدة من أجل إيجاد ما أمكن فعله لضمان أحسن تطبيق في المستقبل وبالتالي الإرادة في تغيير الماضي.	- من أجل التحكم في المستقبل (الخطة)، تحليل لماذا الحاضر لا يتطابق معه الانحراف؟
- اكتشاف الوسائل التنظيمية من أجل الوصول إلى الأهداف.	- تحضير (لكنها لا تقرر) الأهداف مستندة على الفرضيات الموضوعية.

المصدر:- IFACI 1997 : La Direction d'un Service d'Audit Interne, éd- d'Organisation, Paris, p-:48-49.

ب- أوجه التشابه:

- مجال تدخل كل وظيفة يمس جميع أنشطة المؤسسة.
- كلاهما لا يعتبران وظيفة عملياتية.
- كل منهما مرتبط مباشرة بالإدارة العليا للمؤسسة .
- كلا الوظيفتين يجلب نظر الإدارة العليا للمؤسسة لبعض المسائل ويقدم كل منهما توصيات واقتراحات تساعد على اتخاذ القرارات من داخلها.

المبحث الثاني: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية

إن تعدد أصناف المؤسسة وكبر حجمها واتساع نشاطها وتنوع عملياتها أدى إلى تقسيم وظائف نشاطها في شكل مديريات تغطي كل منها وظائف معينة، إذ بانسجامها وتضامها تستطيع المؤسسة رسم خطط تجسد سياستها ومتابعة تنفيذ هذه السياسات بما يحقق أهدافها.

إذ يساعد نظام الرقابة الداخلية في متابعة حسن تنفيذ هذه الإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة واكتشاف العيوب والنقائص وتصحيحها بما يحقق أهداف المؤسسة.

وسيتيم في هذا المبحث إعطاء نظرة عامة وشاملة حول نظام الرقابة الداخلية وذلك بالتطرق إلى تعاريفه وأهدافه ثم مقوماته الأساسية والإجراءات المتبعة في تطبيقه.

المطلب الأول: تعريف وأهداف وأهمية نظام الرقابة الداخلية

أولاً: تعريف نظام الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مر بها، وتعدد آراء المختصين والخبراء في هذا الميدان، لذلك سنورد بعض التعاريف المقدمة لنظام الرقابة الداخلية التي نراها الأكثر تداولاً في الميدان، لمحاولة منا إعطاء تعريف موضوعي وشامل لكل التعاريف، ومن هذه التعاريف:

* حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين الفرنسية (OECCA) " نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية والإبقاء على الحصول ونوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وبيروز ذلك بتنظيم تطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة¹."

* وحسب معهد الخبراء المحاسبين الأمريكيين (AICPA) سنة 1984 " الرقابة الداخلية بأنها تشمل خطط التنظيم وكل الأساليب الطرق، الإجراءات المنسقة والمستخدم داخل المؤسسة قصد المحافظة على أصولها، وضمان دقة وسلامة المعلومات المحاسبية وتفعيل النجاعة العملية، واحترام السياسات المسطرة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة²."

* تم تعريفها من طرف اللجنة الاستشارية للمحاسبة (CCA) في إنجلترا سنة 1978 " الرقابة الداخلية تضم مجموعة النظم الرقابية والمالية والنظم الأخرى، التي تضعها الإدارة بهدف التمكن من إدارة أعمال المؤسسة بطريقة منظمة وفعالة، تضمن احترام السياسات التسيير، والحفاظ على الأصول والدقة الكاملة للمعلومات³."

* وحسب الهيئة الدولية لتطبيق معايير المراجعة IFACI التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة IAG فإن " نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم والفعال للأعمال⁴."

ثانياً: أهداف نظام الرقابة الداخلية

أجمعت التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية على أن الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام هي⁵:

1- صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة: وتشمل المعلومات المالية والمعلومات العملية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الإعلام الألي، وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساساً للقرارات المتخذة من قبل الإدارة.

2- الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين: الإدارة مسؤولة عن وضع الأنظمة والتعليمات واللوائح ومديرية المراجعة مسؤولة من جهة أخرى عن فحص، وتقييم، وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعية، والتأكد دائماً من الالتزام بتلك السياسات، والخطط، والإجراءات، والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المؤسسة والتقرير عن ذلك ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالة وأن الالتزام يتحقق.

3- حماية الأصول: وذلك من خلال قيام المراجع الداخلي بفحص مدى كفاية وسائل المحافظة على الأصول وحمايتها من كافة أنواع الخسائر وكجزء من هذه العملية ومن حين لآخر يجب على المراجعين التأكد من صحة وجود هذه الموجودات

1- BIR.I.R & SENECAF.J 1986 : Contrôle Interne et Vérification, édition Preportaine INC, Canada, p : 36.

2 - L.COLLINS & G.VALIN, op-cit, p :37

3 - J.RENARD, op-cit, p:116.

4 - L.COLLINS & G.VALIN, op.cit, p:35.

5- خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص: 144.



والممتلكات للمساهمة في هذه الخطة، يقوم المراجعين بعدد من العمليات الجرد لهذه الموجودات والممتلكات أثناء السنة والمشاركة في أعمال الجرد السنوي.

4- تقدير مدى تحقيق الأهداف المسطرة: من خلال وضع البرامج والأنشطة الخاصة بالتنظيم وكذلك مدى إنجاز الأهداف الموضوعة للعمليات، حيث تعتبر الإدارة العليا مسئولة عن وضع الأهداف والغايات وتطوير الإجراءات الرقابية المناسبة، ويجب على المراجعين قياس مدى تحقيقها وتمشيها مع الأهداف.

5- تشجيع العمل بكفاءة: إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن من ضمان الاستعمال الأمثل والكفاء لمواردها ومن تحقيق فعالية في نشاطها من خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

المطلب الثاني: مقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات الأساسية التالية¹:

1- فصل المهام: يشكل فصل المسؤوليات أو الوظائف وسيلة من وسائل الرقابة الأساسية التي تساعد على إنجاز العملية في مجملها، بحيث تقلص من خطر التلاعب والخطأ الصادر عن قصد.

وتشمل الوظائف التي تستوجب فصلها تلك المتعلقة بإصدار أوامر الصرف، التنفيذ، الحماية، التسجيل، وكذلك عمليات تكوير الأنظمة والعمليات اليومية في حالة اعتماد الوظيفة على نظام محاسبة المسؤولية كما يجب أن يكون التدقيق.

2- التنظيم: يجب على الوحدات الخاضعة للتدقيق أن تتوفر فيها تصميم للتنظيم يحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات، وكذلك إجراءات عمل تشخيص قنوات المعلومات للعمل اليومي، كما يجب تحديد وبوضوح تفويض الصلاحية كيفما كان نوعها لتفعيل محاسبة المسؤولية.

3- عمليات المراقبة: تركز أساسا على حماية مكونات الأصول من خلال عدة إجراءات أمنية للتأكد إن الوصول إليها مقتصر فقط على المستخدمين المرخص لهم سواء تعلق الأمر بالمنفذ المباشر أو الغير المباشر، وتعد عمليات المراقبة هامة في حالة كون مكونات الأصول قابلة أو مرغوب فيها للحمل.

وقد تطال أعمال المراقبة إلى التأكد من أن العمليات التي ستخضع للتسجيل والمعالجة قد تم إدراجها كلها، وتسجيلها، ومعالجتها على وجه صحيح. وتشمل هذه العمليات تحري دقة التسجيلات الحسابة، والمقارنات، ورقابة مادية على أصول وممتلكات المؤسسة أو من خلال نظام محاسبي يقوم على مجموعة ملائمة من المستندات والسجلات المحاسبية ودليل للحساب.

4- الترخيص والتأشير: تتطلب جميع قرارات التنفيذ وكذلك العمليات ترخيصا أو تأشيرة من طرف مسؤول متخصص، ويجب أن تكون حدود هذه التراخيص دقيقة.

5- الموظفون: يجب وضع بعض الترتيبات اللازمة من أن الموظفين مؤهلين ويتمتعون بالقدرات التي تناسب مسؤولياتهم، لأن السير الجيد لأي نظام يرتبط بالضرورة بكفاءة ونزاهة واستقامة الموظفين، لذا تشكل المهارات والكفاءة والمميزات الفردية عناصر هامة يجب أخذها بعين الاعتبار عند وضع أي نظام مراقبة.

6- التسيير: يتعلق الأمر بعمليات المراقبة التي يقوم بها الإداريون خارج أوقات سير العمل اليومي، وتضم مراقبة الإشراف العام الذي يمارسه هؤلاء الإداريون، كذلك فحص معلومات التسيير ومقارنتها بالميزانيات، ومقاييس الأداء، وكل إجراء يهتم بالفحص.

¹ - خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 138-139.

7- الإشراف على العمل: يجب أن يحتوي كل نظام مراقبة داخلية. على وسيلة للإشراف على سير العمل اليومي للعمليات وعلى تسجيلها وذلك من خلال الهيكل التنظيمي المعتمد، كأن يراجع رئيس القسم على أعمال وموظفين القسم، أو من خلال الإشراف المباشر من شخص مؤهل يراجع الأعمال أول بأول.

8- المراقب المالي: يمارس المراقب المالي مهمة مراقبة مستقلة لمجالات واسعة بحيث يحق له رد أو الاعتراض على صرف مستند ما لم يكن مكتمل الشروط وفق إجراءات العمل المعتمد أو وفق الأنظمة والتعليمات المصرح بها في العمل.

ويؤدي توفر نظام فعال للمراقبة في المؤسسة إلى منع واكتشاف الغش والتلاعب بما يقوم عليه من مقومات تكفل هذا وبما يعتمد عليه من أساليب ووسائل.

المطلب الثالث: خصائص وإجراءات نظام الرقابة الداخلية

أولاً: خصائص نظام الرقابة الداخلية: بدوره يتميز نظام الرقابة الداخلية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المقومات الأساسية المطلوب توافرها حتى يتمكن من الحكم على تحقيق النظام لأهدافه، بحيث توافر هذه الخصائص نستطيع الحكم على مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية وأساليبها وأدواتها المطبقة في المؤسسة، ومن ضمن هذه الخصائص:

(أ)- الخطة التنظيمية: من الأحسن أن تكون الخطة التنظيمية تتميز بمرونة لمواجهة أي تغير أو تطور ممكن أن يحصل في المستقبل لأنه إذا لم تكن الخطة التنظيمية مرنة فإنه ممكن أن نجد مشاكل لا نستطيع التصرف معها هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تكون واضحة وبسيطة يفهما العاملون في المؤسسة كل حسب مستوياتهم والمقصود به هو تحديد بكل وضوح ودقة مسؤولية كل واحد في المؤسسة وتتمثل العناصر الواجب توفرها في الخطة التنظيمية¹:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.

- تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومختلف أجزائه، مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة مع التحديد الواضح للمسؤوليات بالنسبة لكل نشاط.

- تعيين حدود درجات المسؤوليات بالنسبة لكل شخص والتحقق من مساهمة هذه الآلية في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية.

(ب)- نظام محاسبي سليم: يتمثل وجود نظام محاسبي سليم يكفل للإدارة سبل الرقابة من أجل تحقيق ما يلي:- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات التي هي مصادر تدفق البيانات.

- تبويب البيانات ووضع دليل لها، بحيث إذا ما تم إعداده بعناية فمن شأنه أن يسهل إعداد القوائم المالية، ويمكن من تحقيق درجة كبيرة من التوحيد في تسجيل العمليات الحسابية.

- تصميم السجلات بطريقة مناسبة ويجب أن توضح الإجراءات الخاصة بتداول هذه السجلات حتى يتم حفظها.

(ج)- مستويات الأداء: يعتبر مستوى الأداء من الخصائص الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، حيث تمتد الإجراءات الموضوعية كل الخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة على الأصول، كما يجب أن تمتد كل الوسائل التي تضمن دقة اتخاذ القرارات وتسجيلها، حيث يتم ذلك عموماً بتقسيم الواجبات والمسؤوليات بحيث لا يقوم موظف واحد بالعملية كلها من بدايتها إلى نهايتها وهذا من أجل ترك الأثر ومراجعة دقة العمل واكتشاف الخطأ والغش بسرعة.

(د)- كفاءة الأفراد: إن نظام الرقابة الداخلية قد يكون نظاماً متكاملًا بجميع مقوماته وخصائصه الأخرى لكنه يفشل في تحقيق أهدافه الرئيسية بسبب عدم تواجد الإمكانيات التسييرية الكفئة ولتحقيق كفاءة الأفراد من الموظفين والعاملين ينبغي على إدارة المؤسسة أخذ بعين الاعتبار المقومات الآتية:

¹ -L.COLLINS & G.VALIN, op.cit, p:35.



* اختيار الأفراد المؤهلين: ويتم اختيارهم على أساس تحليل الوظائف وتقدير المؤهلات اللازمة من مستويات عملية وشهادات أكاديمية وغيرها دون نسيان سيرة وشخصية المرشح للوظيفة.

* التدريب المستمر للعاملين: يتم هذا وفقا لسياسة موضوعية من طرف الإدارة العامة بحيث يتم وضع برنامج لتدريب العمال على أحدث وأساليب أداء المهام بصفة مستمرة لزيارة خبرتهم وكفاءتهم ومسايرتهم لكل الأحداث والتطورات العالمية، كل حسب تخصصه ومجال الذي يعمل فيه دون نسيان الأخذ بعين الاعتبار بمبدأ الأهمية النسبية.

ثانيا: الإجراءات العملية لنظام الرقابة الداخلية

يمكن تقسيم إجراءات نظام الرقابة الداخلية إلى :

1- الإجراءات العامة: تكمن الإجراءات العامة لنظام الرقابة الداخلية التي تضعها المؤسسة في خمسة عناصر التي تنقسم بدورها إلى إجراءات خاصة لكل نشاط وتتمثل فيما يلي¹:

- تحديد الأهداف.
 - كتابة دليل للإجراءات.
 - نظام المعلومات.
 - طاقم عمل نوعي وكفاء.
 - الفصل بين المهام والمراقبة.
- ويمكن إضافة وظيفة المراجعة الداخلية إلى إجراءات الرقابة الداخلية، حيث أن المؤسسة التي تملك هذه الوظيفة لها الأفضلية والامتياز في التحكم الجيد للإجراءات مقارنة بالمؤسسة التي لا تملكها.
- وبصفة عامة تضم الإجراءات العامة النواحي التالية:
- التأمين على كل أصول المؤسسة ضد الأخطار التي ممكن أن تتعرض لها.
 - استخدام أساليب ووسائل الرقابة المزدوجة.
 - استخدام أسلوب الرقابة الحدية والمتمثلة في وضع حدود لتدرج السلطة في مجال التصريح بعملية معينة.
 - وضع نظام وقائي لمراقبة البريد الوارد والصادر على حد سواء.
 - استخدام نظام الرقابة المفاجئ للتأكد من حسن السير والتأكد كذلك من عدم مخالفة الإجراءات والأنظمة المعمول بها.
- 2- الإجراءات الإدارية:** وتتمثل في العديد من الخطوات التي ترسمها الإدارة العامة بهدف تقسيم وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات. وتضم النواحي التالية²:
- تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التدخل.
 - توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية إلى النهاية، وبحيث يقع على كل موظف تحت رقابة موظف آخر.

¹ - IFACI, op-cit, p : 34.

² - خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص:240.



- توزيع المسؤوليات بشكل واضح يساعد على تحديد كيفية الخطأ والإهمال.

- الفصل بين الوظائف المتداخلة بشكل عام.

3- الإجراءات المحاسبية: وتشمل كل القواعد التي يتم وضعها من أجل تفعيل نظام المحاسبي في مجال الرقابة المتعلقة بالجانب المحاسبي في كل مراحل من عملية التسجيل الدفترية إلى غاية إجراء عملية الجرد، وتضم هذه الإجراءات مايلي:

- إصدار تعليمات بعدم التسجيل المحاسبي في دفاتر المؤسسة لأي مستند إلا إذا كان هذا الأخير يحمل توقيع الموظفين المختصين بإنشائه واعتماده.

- إصدار تعليمات بوجود إثبات العمليات بالدفاتر المحاسبية للمؤسسة عند وقوع الحدث لأن هذا الإجراء من شأنه أن يقلل من عمليات الغش والتلاعب من جهة، ومن جهة أخرى يساعد الإدارة على الحصول على ما تريده من معلومات عن العمليات في الوقت المناسب.

- المراجعة الدورية لأعمال موظفي كل مصلحة أو قسم بحيث لا يجب إشراك أي موظف في عملية المراجعة بالأعمال التي قام بتأديتها.

- إجراءات الجرد الدوري للأصول عن طريق مقارنتها بالأرصدة الدفترية وما هو موجود فعلا في الواقع.

المبحث الثالث: الممارسة العملية للمراجعة الداخلية

المراجعة الداخلية كغيرها من المهن والوظائف تحتاج إلى وجود معايير تحدد مسارها التي تتبعه، وهذه الأخيرة تتخذ عدة أشكال مثل: القوانين، والإجراءات، والتوجيهات التي تساعد المراجع الداخلي على رفع مستوى أداءه وعمله.

المطلب الأول: المعايير المهنية الدولية للمراجعة الداخلية

حسب المعهد الدولي للمراجعين الداخليين **IIA** فإن هذه المعايير تعتبر إطار عام يحكم هذه الوظيفة والهدف من إصدارها هو¹:

- إزالة الغموض عن دور ومسؤولية المراجعة الداخلية وذلك بتحديد مجال تدخلها وممارستها.

- تحديد مسؤولية وسلطة المراجع الداخلي في المؤسسة.

- وضع قوانين تنظيمية وتشغيلية لمصلحة المراجعة الداخلية.

حيث قام المعهد الدولي للمراجعين الداخليين سنة 1985 بتصميم مجموعة من المعايير المهنية لممارسة المراجعة الداخلية، وتشمل هذه القائمة خمسة معايير وهي²:

- المعيار رقم 100: استقلالية المراجع الداخلي.

- المعيار رقم 200: الكفاءة المهنية للمراجعة الداخلية.

- المعيار رقم 300: مجال عمل المراجعة الداخلية.

- المعيار رقم 400: أداء العمل في المراجعة الداخلية.

¹ - شعباني لطفي 2004: المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، (مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر)، غير منشورة، ص: 73.

² - I.F.A.C.I 1997 : Les Normes pour la Pratique Professionnelle de L'Audit Interne, éd-, Paris, p-p : 25-27.



- المعيار رقم 500: إدارة قسم المراجعة الداخلية.

المطلب الثاني: تقنيات وأدوات المراجعة الداخلية

أولاً: الأدوات المستعملة

1- قوائم الاستقصاء (الاستبيان)¹: وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة من الأسئلة والتي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، وخاصة العمليات المعتادة مثل: عمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع... الخ، يقوم المراجع بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها و من ثم تحليلها للوقوف عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة، ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة إلى عدة أجزاء، يخصص كل جزء منها مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على إجابات بـ "نعم" أو "لا" حيث أن الإجابة بالنفي "لا" تعني احتمال وجود نقص في الرقابة الداخلية.

- مزايا قوائم الاستقصاء :

- إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهتم المراجع عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال.
- إمكانية استخدام مبدأ التتميط في إعداد القوائم، مما يجعل من الممكن استخدامها قبل البدء في عملية المراجعة بفترة كافية.
- إمكانية استخدام هذا الأسلوب من طرف أشخاص أقل تأهيلاً وخبرة، بعكس الحال عند استخدام الأساليب التي تطرقنا إليها سابقاً.

- عيوبها:

- إجابة فرد أو مجموعة محدودة من الأفراد عن الأسئلة المقدمة والتي ترتبط بنشاط جميع العاملين بالوحدة سواء كانوا تحت إشرافهم أم لا، مما يجعل الإجابات التي نحصل عليها تمثل وجهة نظر من أجاب على الأسئلة فقط وليس وجهة نظر القائمين بالعمل فعلاً.
- تعتبر الإجابة بـ "نعم" أو "لا" غير كافية لإعطاء صورة كاملة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- قد لا تصلح القوائم النمطية التي يعدها المراجع لجميع الحالات، مما يتطلب إعداد عدة نماذج من الأسئلة وفقاً للحالة التي يتعامل معها، مما يستنفذ الكثير من وقت وجهد المراجع.
- أسلوب قوائم الاستقصاء يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال.
- الإجابة عن الأسئلة يمكن لها أن تكون روتينية دون الإشارة إلى ما يتم فعلاً، مع وجود خطر احتمال أن تنتقل إجابات السنة الماضية على قائمة أسئلة السنة الحالية خاصة إذا لم يطرأ عليها أي تعديل.
- ولقد تم وضع نموذج معياري للقوائم الاستقصائية وذلك بالاستناد على خبرة المراجعين ومحافظي الحسابات، فمعظم مكاتب المراجعة الخارجية شعرت بالحاجة إلى وضع نموذج لاستجواب، وذلك للأسباب التالية²:
- يمثل ثمرة لخبرة مهنية.

¹ - شعباني لطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

² - L. COLLINS & G. VALIN, op-cit, p : 94.



- يضمن توحيد النمط في اختيار وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

- إعداد النموذج الذي يسمح باجتناح نسيان طرح الأسئلة الأساسية في مجال ما.

ومن خلال الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالرقابة الداخلية يستخلص المراجع النقاط الجوهرية للنظام، واستخدام هذه الأسئلة يؤدي إلى تصنيف نقاط الرقابة الداخلية إلى نقاط قوة ونقاط ضعف.

2- أدوات الوصف:

(أ)- **الدراسة الوصفية:** وتتمثل في تقديم تعاليق من طرف الجهة التي تكون محل المراجعة، ويعاب على هذه الطريقة بأنها تضع الكثير من الوقت، بحيث يمكن أن تكون الجهة التي هي محل المراجعة أن تتكلم عن بعض المعلومات إما بالتوسع أو باختصار، وتبقى نظرة هذه الجهة تختلف عن نظرة المراجع.

(ب)- **الهيكل التنظيمي:** يقوم المراجع الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقاً من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة، حيث يستعمل المراجع هذه الأداة من أجل معرفة ما إن كان هناك:

- شخص واحد يقوم بعدة وظائف.

- وظيفة واحدة يقوم بها عدة أشخاص.

- عدم إسناد وظيفة ما إلى شخص محدد.

- شخص بدون وظيفة.

(ج)- **شبكة تحليل الوظائف:** تستخدم هذه الشبكة لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحديد نقاط الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها، وتتكون هذه الشبكة من ثلاثة أعمدة كالتالي:

- العمود الأول: يتم فيه تحديد الأعمال الأولية المتعلقة بالوظيفة أو الإجراء بشكل مفصل ومتسلسل.

- العمود الثاني: نوضح فيه طبيعة المهمة سواء كانت تتعلق بالتنفيذ، التصريح، التسجيل، المراقبة.

- العمود الثالث: وفيه الأشخاص الذين لهم علاقة بمختلف المهام الوظيفية.

(د)- **مسار المراجعة:** هي طريقة تحليل يقوم من خلالها المراجع بعمله، حيث يبدأ من الوثيقة الخبرة أو النتيجة المتوصل إليها إلى غاية المصدر وذلك عن طريق مراجعة كل الخطوات التي تتوسط بين النتيجة والمصدر وفي هذه الطريقة يجب على المراجع أن يقوم بعمله جيداً للبحث.

(هـ)- **خرائط التدفق:** عرفها الخبراء المتخصصين في المراجعة والمحاسبة على أن خريطة التدفق " هي تعبير شكلي لمجموعة من العمليات المتتالية، حيث يتم وصف كل الوثائق المختلفة، مناصب العمل، القرارات والمسؤوليات والعمليات، التي تعرض برموز وأشكال مرتبطة فيما بينها حسب التنظيم الإداري للمؤسسة"¹. حيث تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف ومراكز المسؤولية ويتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي، وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات وإجراءات انتقالها، وتهدف هذه الخرائط إلى اختبار دقة تطبيق الإجراءات وفعاليتها.

¹ - G.BENDICT & P.KERAVAL, op-cit, p : 39.

3- ورقة الكشف وتحليل المشاكل FRAB : وهي وسيلة تحليل بسيطة وفعالة يقوم المراجع بملئها كلما واجهته مشكلة ما، أو خطأ أو ملاحظة نقائص، وتسمح بتوجيه استنتاجات المراجع بهدف التوصل إلى توصيات وتتكون كل ورقة من العناصر التالية¹:

- المعاينة: Constat

- الأسباب: Causes

- النتائج: Conséquences

- التوصيات: Recommandations

4- المعاينة الإحصائية: يمكن تعريفها على أنها " خطة تطبيق بطريقة تسمح باستخدام قوانين الاحتمالات للوصول إلى آراء حول المجتمع المراد دراسته، والمعاينة تعتبر عن العملية الشاملة التي تضمن تحديد العينة واختيار العناصر واختبارها وتقييم النتائج"².

ويتبع المراجع عند استخدام هذه الطريقة ثلاث خطوات أساسية³:

(أ)- تصور السير: يقوم المراجع بتحقيق الأهداف المراد تحقيقها وهو ما يسمح بتحديد الرقابة التي يجب القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ (أو الأخطاء) التي يريد المراجع أن يتحقق منها، ويقوم بـ :

- تحديد المجتمع أي كل المعلومات التي نرغب في تكوين رأي حولها وذلك حسب أهداف المراجع المراد تحقيقها.

- تحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته.

- تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول لمجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه والذي ينبغي أن يكون أصغر من معدل الخطأ المقبول.

(ب)- اختيار العينة: نميز بين نوعين من العينات:

- العينات غير الإحصائية.

- العينات الإحصائية.

(ج)- استغلال نتائج المراجعة:

يتم استغلال نتائج المراجعة بالقيام بنوعين من التحليل:

- تحليل كمي للنتائج: بحيث يتأكد من أن الأخطاء والانحرافات التي تم الوقوف عليها لا تتعارض مع الأهداف المسطرة.

- تحليل نوعي للأخطار والانحرافات والتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم لا أو متعمدة أو لا.

وفي النهاية يتخذ المراجع قرار قبول المجتمع أو عدم قبوله وفي هذه الحالة ما العمل؟ هل سيقوم باختبارات؟

¹ - Etude Economique Conseil Canada 1999 : L'Audit Interne et la Banque Universelle, Programme Algérie, PNUD, p : 119.

² - شاهين إبراهيم عثمان وآخرون 1994: دراسات في المراجعة، مصر، ص:123.

³³ - محمد بوتين 2003: المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:93.

ثانياً: التقنيات المستعملة: تهدف هذه التقنيات لجمع أدلة كافية وصحيحة من أجل تدعيم عمل المراجع من حيث إبداء رأيه وتقديم توصيته إلى الإدارة العليا للمؤسسة، وتحدد هذه التقنيات حسب الأوضاع والبياديين محل المراجعة، وللتذكير فإن هذه التقنيات لا تكفي وحدها بل لابد من تنسيق جميع التقنيات والطرق والأدوات من أجل تحقيق هدف المراجعة الداخلية.

1- المقابلة: يهدف المراجع من خلالها الحصول على مجموعة من المعلومات ويخضع الاستجابات إلى مجموعة من الشروط¹:

- يجب احترام خط السلطة وعدم القيام بأي استجابات دون علم المسئول الأول عن القسم.

- التذكير بمهمة المراجعة وأهدافها وإعلام الطرف المستجوب بسبب وكيفية الاستجابات.

- يقوم المراجع بعرض الصعوبات، المشاكل، ونقاط الضعف التي اكتشفها قبل بداية الاستجابات.

- يجب أن يصادق الطرف المستجوب عن نتائج الاستجابات الملخصة قبل تقديمها إلى المسئولين.

- يتفادى المراجع الأسئلة الشخصية ولا يعير اهتمامه بالأفراد.

على المراجع أن يستمع أكثر مما يتكلم ويقوم بتوجيه الاستجابات في إطار موضوع المهمة لتحقيق الهدف المسطر ويجب اعتبار الطرف الآخر في مرتبة مساوية من حيث إدارة الاستجابات.

2- الفحص التحليلي: ونقصد به مجموعة من الفحوصات التي تتضمن تحقيقات، تحريات، ومقارنات لجميع المعلومات والتدفقات المرتبطة بالميدان محل المراجعة وترتكز هذه التقنية على التقنيات السابقة وهي المقابلة إضافة إلى خرائط التدفق للوثائق والمعلومات وهذه التقنية تتيح للمراجع الداخلي اكتشاف الانحرافات والفروق الموجودة بينما هو مسطر ومقدر وما هو متحصل عليه كنتائج هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه التقنية تساعد المراجع على تسليط الضوء على الأمور غير العادية وذلك بمقارنتها مع البيانات المسجلة، ويمكن أن تستخدم هذه التقنية كاختبار أساسي أثناء الفحص الميداني.

3- الملاحظة المادية: من الممكن أن يعتمد المراجع في عملية المراجعة على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو مدون على الوثائق مع ما هو موجود فعلاً في الواقع، ويتعلق الأمر ب²:

- الملاحظة المادية للإجراءات: تهدف ملاحظة الإجراءات إلى تحديد المراحل التي تمر بها عملية أو نشاط ما للتحقق من تطابقه مع ما هو مدون في دليل الإجراءات واحترام الأفراد لها.

- الملاحظة المادية للأصول: تهدف إلى التحقق من وجود الأصول وتطبيق أساساً على المخزون، الاستثمارات، السندات، والنقدية في الصندوق.

- الملاحظة المادية للوثائق: تهدف إلى التحقق من الوثائق المحاسبية والمستندات المختلفة التي تستخدمها المؤسسة من حيث تصميمها، كيفية استخدامها، وانتقالها.

- ملاحظة التصرفات: ويتعلق الأمر بالمراجعة الاجتماعية أي ملاحظة مدى احترام الأفراد للتعليمات وتصرفهم داخل أماكن العمل.

ويمكن الإشارة أيضاً أن هذه الملاحظة المادية يمكن أن تأخذ شكل مباشر وتكون مباشر ومن طرف المراجع، وشكل غير مباشر حيث يلجأ فيه المراجع إلى طرف آخر الذي يوفر له الملاحظات مثل ما هو متعلق بالإجراءات القضائية للمؤسسة.

1- Jaque Renard, Op.cit, p : 313.

2 - IDEM, p : 328.

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية

تتميز المراجعة الداخلية بكونها تتبع نفس المنهج مهما كان الهدف المسطر ويستخدم في ذلك تقنيات معترف بها تخضع إلى قواعد محددة يستوجب احترامها لتحقيق عمل واضح، كامل، وفعال، وتتكون مهمة المراجعة الداخلية من 04 مراحل، وهي كما يلي¹:

1- مرحلة التخطيط والتحضير للمهمة: حسب المعيار رقم 410 تخطيط المهمات وهو عبارة عن نقطة بداية أعمال المراجعة، فالمراجع مسؤول عن إعداد الخطة كتابيا، وهذه المرحلة تتضمن ما يلي:

- دراسة الوحدة أو النشاط موضوع المراجعة.

- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية.

- خطة عمل المراجعة.

- برنامج المراجعة.

2- مرحلة تنفيذ المهمة: حسب المعيار رقم 420 تتضمن فحص وتقييم المعلومات وينطوي هذا الفحص على مختلف المستندات والسجلات والملفات، والفحص التحليلي لنظام الرقابة الداخلية وجمع المعلومات عن طريق المقابلات والقوائم الاستقصائية، والملاحظة المادية والتفتيش الميداني وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- جمع أدلة الإثبات.

- تكوين الملاحظات أو المعايينات.

- تكوين النتائج والتوصيات.

- استكمال نتائج المراجعة (الملفات الدائمة، الملفات الجارية).

3- مرحلة إعداد التقرير: حسب المعيار رقم 430 المتضمن في إيصال النتائج، وينبغي على المراجع الداخلي خلال عملية الفحص والتدقيق أن يقوم بتحديد الشكل الذي سيقدم فيه أعماله للمهتمين بأعمال المؤسسة التي يقوم بمراجعة أقسامها وأنشطتها وعادة ما يتم تقديم هذه النتيجة في شكل تقرير، حيث يساعد التقرير المستويات الإدارية المختلفة والسلطات التنفيذية على تعديل سياستها وإصدار القرارات التصحيحية والعمل على رفع مستوى الأداء والفعالية.

الفصل الثاني: النظام المحاسبي المالي الجديد

المبحث الأول: عموميات حول المعايير الدولية للمحاسبة

لقد بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة للعديد من الأسباب منها:-

- تضاعف المعاملات التجارية بين شركات الأعمال الدولية.

- تضاعف وتطور وتنوع الشركات الدولية.

- تضاعف الاستثمارات بين مختلف الدول الأجنبية خلال الفترات السابقة واحتمالية تضاعفها في الفترات اللاحقة بين الدول.

¹ - IFACI 1997 : op-cit , p-p : 63-85.

- الحاجة إلى المعايير الدولية لتكون أساس يتم الاسترشاد بها في العمليات التجارية.
- ظهور وتضاعف مفهوم التضخم الذي أصبح م العوامل المهمة في احتسابها ومهما ضم المعايير الدولية.
- العملات الأجنبية وسعر التبادل بين دول العالم والشركات الدولية.
- ظهور المنظمات المحاسبية والدولية في عملية إشراكها في المحاسبة الدولية.

ولهذه الأسباب وغيرها بدأ الاهتمام بالمحاسبة الدولية حيث عرفت بأنها " تهتم بدراسة الفرضيات والمفاهيم والأسس والقواعد المحاسبية المطبقة في الدول المختلفة والتحرري عن أسباب اختلافها"، وبعد ذلك بدأ التنسيق بين الدول المختلفة والمنظمات المعنية فيها في محاولة لجلب عدد من الأنظمة المختلفة مع بعضها البعض. ومما لا شك فيه أن التنسيق الدولي سوف يجعل المقارنة بنى الشركات سهلة إلا أن الاستثمارات الدولية لا يمين أن تعمل ما لم تكن هناك معايير دولية متفق عليه.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة **Standard** الإنجليزية وهي تعني القاعدة المحاسبية ويميل المحاسبين إلى استخدام معيار محاسبي، ويقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع، يقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته، أما في المحاسبة فيقصد بها المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين. والمعيار بهذا المعنى يتعلق عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مثل الموجودات الثابتة، البضاعة أو غيرها، وقد عرفت لجنة القواعد الدولية القاعدة المحاسبية بأنها " عبارة عن قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما إنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية ". ومن جهة أخرى فإن المعيار هو أفضل طريقة لعمل شيء ما، وإذا كان جيداً فإنه يسرع من عملية الاتصال ويجنب شرح الطرق وتفسيرها في كل مرة، وكذلك المعيار المحاسبي هو عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية والذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية¹.

وبما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحياناً ولمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسؤولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام، أما المعايير المحاسبية الدولية فهي مجموعة من القواعد المحاسبية، تصدر عن لجنة مختصة تدعى لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، يتم الاتفاق عنها كمرشد لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على قوائم المركز المالي والدخل، والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات للأطراف المستفيدة منها عالمياً².

وبشكل عام يمكن القول أن معايير المحاسبة الدولية تلعب دوراً كبيراً في تطبيق عمل المحاسبين وذلك لأنه من الصعب الوصول إلى تنسيق الأعمال الدولية بدون وجود معايير محاسبية دولية توحد التطابق المحاسبي، ومن ناحية أخرى، إن اعتماد معايير المحاسبة الدولية من مختلف الدول سوف يمكن المحاسبين في الشركات الدولية التي تحول أموالها في عديد من الأقطار وأسواق رأس المال العالمية مثلاً، إلى فهم المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية لتلك الشركات العالمية حين الاندماج مع غيرها³.

¹ - BLKAOUIA. 1981 : Théorie comptable, presse de l'université de Québec, Sillery éd, p : 102.

² - أمين السيد أحمد لطفي 2004: مرجع سبق ذكره، ص: 373.

³ - نفس المرجع، ص: 370.

وأن وجود المعايير المحاسبية الدولية يبرز موضوعية المخرجات المحاسبية، ويساعد على ضوابط وحلول للمشاكل التي قد تواجه التطبيق المحاسبي العلمي¹.

وتتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها²:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية، التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير لتشمل كل الأطراف المهمة بها، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية الجودة.

- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميز معايير المحاسبة الدولية، ليس ما تسمح به، ولكن ما تمنعه.

المطلب الثاني: الحاجة إلى المعايير المحاسبية الدولية

رافقت المحاسبة نشوء الحضارة وتطورها، ولم تكن مجرد نظام كمي مدين ودائن بل كانت تلبي متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على مر العصور، وقد تطورت المحاسبة في مختلف دول العالم وذلك بما ينسجم مع متطلبات التطور في كل دولة في ضوء الأنظمة والتشريعات والقوانين السائدة في كل منها، ويمكن تصنيف تطور المحاسبة من خلال علاقتها بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية إلى المداخل التالية:

1- المدخل الضريبي : يمكن القول أن المدخل الضريبي نشأ في القارة الأوروبية وخاصة في فرنسا وألمانيا، إذ نشأت هناك دول قوية تحرص على تأمين الموارد الضريبية عن طريق وجود نظام محاسبي يمثل فيه الربح المحاسبي أساساً لاحتساب الربح الضريبي، وإن أي تلاعب في الحسابات من شأنه تشكيل مخاطر حقيقية على الإيرادات الضريبية من جهة وعلى حقوق الدائنين من جهة أخرى، لذا نرى أن النظم المحاسبية الأوروبية كانت محددة بنصوص القانون بما يضمن موثوقية العمليات المحاسبية واستنادها إلى مستندات موضوعية، والحرص على تسجيل كافة تلك العمليات بما يجعل السجلات المحاسبية والقوائم المالية تقدم صورة عادلة عن أنشطة المؤسسة ضمن مبادئ محاسبية محددة من قبل المشرع دون ترك الحرية للمستثمر في أن يطبق المبادئ المحاسبية التي يراها أكثر ملائمة لمصلحته الخاصة.

2- مدخل التخطيط المركزي الشامل: حيث اعتمد هذا المدخل على ملكية الدولة للقطاع الاقتصادي، واستخدم التخطيط المركزي الشامل بهدف إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، بالاعتماد على حسابات اقتصادية قومية، تبنى على نظم محاسبية موحدة تسهل على المخططين الاقتصاديين بناء الخطط الاقتصادية الشاملة على أساس بيانات محاسبية متجانسة من حيث نظم القياس المحاسبي، أو الإفصاح الذي بات يعتمد على دليل موحد للحسابات لتمكين المخططين من جمع البيانات المحاسبية بسهولة، ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى إعطاء الأولوية للقياس الاقتصادي للدخل والنتاج القومي (والقيمة المضافة) ووضع قواعد للقياس المحاسبي أكثر تحديداً من النموذج الأوروبي.

3- مدخل المستثمر : وهو النموذج الأنجلوساكسوني الذي لم ينطلق من حاجة الضرائب والمصارف كما في المدخل الأوروبي، ولا من حاجة المخطط الاقتصادي كالمدخل الاشتراكي، بل انطلق من حرية المستثمر وتقيده بتعليمات البورصة وقد مثلت التجربة الأمريكية النموذج المتقدم في هذا الاتجاه حيث لم تعتمد على القانون والإلزام بل اعتمدت على المنظمات المهنية التي وضعت معايير للقياس والإفصاح المحاسبي يمكن تطويرها بقرارات تعتمد على دراسات تقدمها المنظمات المهنية التي تراعي تطور الحاجات الاقتصادية والاجتماعية المتجددة.

وقد انعكس ذلك على المحاسبة وبدا واضحاً في اختلاف أسس القياس والإفصاح المحاسبي.

1 - محمد المبروك أبو زيد 2005: المحاسبة الدولية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 60-61.

2 - ميداني بلغيث، مرجع سابق، ص: 134.



المطلب الثالث: التباين في الممارسات المحاسبية الدولية

ويمكن تقسيم التباين في الممارسات المحاسبية المعاصرة بين مختلف دول العالم وفقاً لما يلي:

1- التباين في تحقيق الإيراد: يكاد ينعقد الإجماع بين المحاسبين على أن الإيراد يتحقق بالبيع، إلا أن الممارسة العملية تشهد بعض النماذج التي تثير التناقضات ذات تأثير هام في نتائج العمليات وتنعكس على ميزانية المؤسسة.

2- التباين في تحميل النفقات: يمثل تحميل النفقات أحد أهم عوامل التباين في نتائج القياس المحاسبي، ففي مجال الأصول طويلة الأجل، لا بد من تخفيض قيمة هذه الأصول أو استهلاكها وتحميل عبء التخفيض أو الاستهلاك على سنوات عمرها الإنتاجي، وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات الضريبية في الولايات المتحدة تسمح باستخدام طريقة الاستهلاك المعجل الذي يؤدي إلى زيادة أعباء الاستهلاك في السنوات الأولى لاقتناء الأصل، وتخفيض الأرباح الصافية وتخفيض الضرائب بهدف تشجيع المؤسسات على استبدال أصولها وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، مما ينعكس على جودة الإنتاج وتخفيض تكاليفه، وإذا لم ينفذ المستثمر الاستبدال وحيازة أصل جديد فإنه لا يحتسب أي مبلغ مقابل استهلاك الأصل المستهلك أساساً، وهذا معناه زيادة الأرباح وزيادة الضرائب في نفس الوقت.

3- تباين المصطلحات: بالإضافة إلى التباين الناتج عن اللغة، فإن ثمة تبايناً ناجماً عن استخدام مصطلحات دون غيرها.

4- تباين شكل القوائم المالية: مع أن الميزانية العمومية هي القائمة الأساسية التي ولدت مع نظام القيد المزدوج الذي طبق في الدوليات الإيطالية منذ القرن الخامس عشر، إلا أن تطور المحاسبة التحليلية والمحاسبة الإدارية أدى بكثير من المؤسسات إلى تطوير شكل الميزانية لتعرض على شكل تقرير مالي يخدم أغراض التحليل المالي.

أما في الوطن العربي، فما زالت صيغة T هي الصيغة الغالبة، ولو أن بعض الشركات أخذت بصيغة التقرير نظراً لما هذه الصيغة من تسهيل إجراءات التحليل المالي، وكذلك بالنسبة للنظم المحاسبية الموحدة التي كان أولها النظام المحاسبي الموحد المصري وقد أخذت عنه سورية وليبيا واليمن نظمها المحاسبية الموحدة فقد اعتمد على ميزانية عمومية T وليس على تقرير أو قائمة. أما بالنسبة لقائمة الدخل فنجد أن بعض دول العالم ما زالت تعد حسابات ختامية: متاجرة، تشغيل، أرباح وخسائر. بينما البعض الآخر انتقل إلى أسلوب القائمة الذي يصنف المصروفات بحسب وظيفتها أما التصنيف الكلاسيكي للحسابات الختامية فإنه يصنفها بحسب طبيعتها لكن تصنيفها يقتصر على الوظائف الأساسية للمؤسسة وهي الإنتاج المتمثل في حساب التشغيل، والبيع والشراء أي المتاجرة والأرباح والخسائر الذي يمثل الوظيفة الإدارية والمالية.

5- تباين أسس القياس: تعتمد الممارسة المحاسبية في كثير من مجالاتها على تقديرات وأحكام المحاسب الخاصة التي يفترض أن تقرب القياس المحاسبي من العدالة. ولقد أفرزت التجربة الأمريكية المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) لتقليل التفاوت في الممارسة العملية. وقد كان GAAP يدرج بشكل عام في فلك التكلفة التاريخية، لكن ذلك بدأ يختلف بتغير الظروف الاقتصادية حتى بدت المعايير المحاسبية السائدة أقرب إلى الواقعية في القياس المحاسبي.

6- تباين توحيد القوائم المالية: كان للتجربة الأمريكية في مجال توحيد القوائم المالية آثاراً في صياغة المعايير الدولية في مجال السيطرة وإعداد القوائم المالية الموحدة من وجهة نظر أكثرية المساهمين.

وقد شهد الاقتصاد في المملكة المتحدة بعض تجارب السيطرة والاندماج لكن التجربة في المملكة المتحدة سرعان ما استفادت من التجربة الأمريكية مع بقاء الاختلافات.

أما في الدول الأوروبية الأخرى فقد كان الاقتصاد أقل تطوراً كما كانت شركات الأشخاص أكثر شيوعاً من الشركات المساهمة، لذا كانت التشريعات الأوروبية تكاد تخلو من الإشارة للشركات القابضة وكيفية توحيد القوائم المالية، فكان تبني المعايير المحاسبية الدولية أكثر ملائمة من تطوير تجارب أو ممارسات محلية تكاد تكون غير موجودة، ولكن رغم كل تلك التباينات ومبرراتها والقوانين والأنظمة التي تدعّمها، نجد أن الأصوات التي تطالب بالسعي إلى تطوير المحاسبة باتجاه تحقيق التقارب أخذت بالتزايد نظراً للحاجات الماسة التي ظهرت لعدة أسباب أهمها:

➤ عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.



- تطور الأسواق المالية العالمية.
- الخصخصة في بعض دول العالم.
- تغيرات في أنظمة النقد الدولية .
- تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كافة أنحاء العالم، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة.

وقد أدت ثورة المعلومات وما آلت إليه من انتشار الحواسيب والبريد الإلكتروني والإنترنت إلى تعزيز العولمة وتدفع المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية في الوقت المناسب، هذه المعلومات التي تمثل إلى حد كبير مخرجات النظام المحاسبي على مستوى المؤسسة، أو على مستوى القطاع أو الدولة، ولا يمكن لهذه المعلومات أن تكون ذات فائدة كافية ما لم تكن قابلة للمقارنة، هذه المقارنة التي تعتمد على معايير أو أسس للقياس قد تختلف بين دولة وأخرى وبين قطاع وآخر وبين شركة وأخرى، مما يؤدي إلى تشويه القياس وتشويه المقارنة وتضليل متخذي القرارات، كما جعل وضع معايير دولية للتدقيق تكفل عدالة القياس، وتبني على معايير دولية للمحاسبة يتم القياس بناء عليها مهمة ملحة على الصعيد الدولي أخذته كثيراً من المنظمات والدول على عاتقها.

وإن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المنظمات في هذا المجال:

- مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939م.

- كما تم تشكيل هيئة أو مجلس لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973م كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP التي كان قد بدأ العمل بها منذ عام 1932م.

أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي حيث عقدت المؤتمرات الدولية للمحاسبة والتي ساهمت إلى حد كبير في التأكيد على أهمية تطوير المعايير المحاسبية الدولية. فقد عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الأول عام 1904م في سانت لويس بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين الأمريكية قبل تأسيس مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1917م وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين مختلف دول العالم .

وفي عام 1992م عقد المؤتمر المحاسبي الدولي الرابع عشر في الولايات المتحدة وقد كان موضوع المؤتمر دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوباً من مختلف أنحاء العالم، ولم تغب المشاركة العربية عن المؤتمر التي تمثلت بوفد من لبنان وسورية والكويت ومصر والسعودية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، حيث استضافته ثلاثة منظمات محاسبية أمريكية هي مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA، وجمعية المحاسبين الإداريين IMA، وجمعية المراجعين الداخليين IIA.

وكان آخر تلك المؤتمرات المؤتمر المحاسبي الدولي السابع عشر الذي عقد في استانبول عام 2006. وكان تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم، واستقرار أسواق رأس المال في أنحاء العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المؤسسات.

المبحث الثاني: مقومات ومتطلبات التوافق والتطبيق في الجزائر

تتفاعل الجزائر بشكل عام تفاعلاً مضطرباً مع البيئة الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وقد حقق هذا التفاعل نتائج إيجابية وسلبية في نفس الوقت، لأن البيئة المحاسبية في الجزائر.

المطلب الأول: أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

يمكن حصر أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

- يساعد على إنشاء و ظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال والتمويل للمؤسسات، بما يؤدي إلى زيادة دور الأسواق المالية في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخصصة وإنشاء شركات مساهمة مقيمة في البورصة، لأن إنتاج معلومات مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات.

- تشجيع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين سهلة القراءة من المحليين الماليين.

- التطور الاقتصادي الذي تشهده الجزائر والاتجاه نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمالية المطبقة في الشركات، ولاسيما السعي نحو تطبيق النظم العالمية في هذا المجال.

- تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله ولاسيما الدولي منه، وإن التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من شأنه طمأننة المستثمرين (المساهمين) الخارجيين والمحليين من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح وإعداد القوائم المالية.

- سهولة إجراء التحليل المالي في الشركات وسهولة إجراء المقارنة مع شركات أخرى محلية كانت أو دولية، وتكون هذه المقارنات بكل صدق وموضوعية.

- وجود بعض الشركات المشتركة مع دول عربية ومع دول الإقليم أصبحت تطبق معايير المحاسبة الدولية.

- تكتسي أهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى ترقية التعليم العالي المحاسبي في الجامعات وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.

- تطور عدد الشركات المساهمة وسعيها نحو استقطاب المساهمين للاكتتاب بأسهمها من خلال إقناع المساهمين بأنها تتبع أفضل النظم التقنية والإدارية العالمية وكذلك تتبع معايير المحاسبة الدولية.

- حاجة شركات النفط المحلية وفروع الشركات الدولية إلى التعامل مع الشركات الأجنبية والتي تحتاج إلى أسس محاسبية واضحة. ويمكن الاتفاق على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- الوصول إلى قوائم مالية للدخل والمركز المالي والتدفقات النقدية واضحة الأسس يمكن فهمها من قبل متخذي القرارات بشكل أسهل نظراً لمعرفة الأساس الذي أعدت بالاعتماد عليه.

المطلب الثاني: مقومات التوافق

ينبغي لأي بيئة دولية تريد التوافق مع البيئة الدولية والاندماج فيها أن تتوفر مقومات فيها ولها كي تندمج بالبيئة الدولية ولكي يتم العمل على توافق بيئة معينة مع المعايير المحاسبية الدولية ينبغي وجود مقومات لهذا التوافق من بين هذه المقومات كما يلي:

- البيئة الجزائرية في طريقها إلى العولمة، ويعني هذا أن تتوافق مع البيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وشروطها واتفاقياتها، والشراكة مع الإتحاد الأوربي... الخ.

- تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها، ولكن هذا المقوم في الجزائر يبقى يحيطه الكثير من الغموض.

- التكيف الفني والنفسي وخاصة المهنيين، والمقصود بالتكيف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفنة وإمكانيات جيدة، أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها.

- أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً قائداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالكاً، وهذا المقوم صعب التحقيق الجزائر كونها مازالت تعمل بذهنية الدولة هي كل شيء وهي تسيطر على كل شيء ولا تكتفي بدور المنظم فقط كما تتطلبه العولمة الاقتصادية.

المطلب الثالث: متطلبات التوافق والتطبيق في الجزائر

يقصد بمتطلبات التوافق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية المحاسبية في جانبها الأكاديمي والعلمي من جامعات ومدارس وغيرها لأعداد الطلبة ليتمكنوا من مواكبة التطبيقات العملية للمعايير المحاسبية الدولية وما يرافق تطبيقها من متطلبات ضرورية بحيث يكون الطالب معداً إعداداً جيداً وكفواً وبموجب المواصفات الصحيحة والسليمة وكأنه يعمل في بيئة دولية، وهذا من أجل تحقيق الغاية النهائية للاندماج بالبيئة الدولية، لذا فإن متطلبات التوافق يمكن أن نحصرها فيما يلي:

- إعادة النظر في المناهج الدراسية بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية ويمكن الاستعانة بهذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال.

- إعادة النظر في مفردات (مواضيع) المساق الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون الطروحات النظرية والتطبيقية متقنة أو بموجب المعايير المحاسبية الدولية وعدم الإبقاء على ما هو عليه الحال.

- لتحقيق الفعرتين أولاً وثانياً ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم واطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.

- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية.

ويقصد بمتطلبات التطبيق هو ما ينبغي على الجمعيات المهنية والمؤسسات المهتمة بالمهنة المحاسبية ومكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات من جهة والشركات والمؤسسات وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها بشكل سليم وكفيء، لذا وفي ضوء ما تقدم فإن متطلبات التطبيق يمكن أن تتشكل من الآتي:

- تقوم الجمعيات المهنية بإقامة دورات تخصصية في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية ويتكيف معها.

- تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها.

- تقوم مكاتب التدقيق ومحافظي الحسابات بإشراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها.

- تقوم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بإشراك العاملين لديها في الأقسام المالية بدورات تخصصية في هذا المجال.

المبحث الثالث: استعراض لمحة عن النظام المحاسبي المالي

كخطوة أولى قامت بها الدولة الجزائرية وهي عملية إصلاح النظام المحاسبي وفقاً لما يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وهي تجسيدها لمرسوم رئاسي رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي K إن النظام المحاسبي المالي الجديد يحتوي في كيانه التطبيقي جزء مهم من مبادئ وقواعد المحاسبة الدولية التي من شأنها أن توحد أسس عرض القوائم المالية، وعليه يتم التغيير الجذري للثقافة المحاسبية بضم مبادئ المحاسبة الدولية التي تعتبر حالياً المرجع الدولي.

المطلب الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

إن النظام المحاسبي المالي يظم في طياته معظم معايير المحاسبة الدولية حيث تظهر بشكل واضح ومنسجم ضمن قواعد ومبادئ المرجع الجديد بما في ذلك النقاط التالية¹:

- نشر معلومات وافية، صحيحة وموثوق بها وتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.

- جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين عدة مؤسسات تمارس نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية.

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها دولياً.

- تعريف الإطار المفاهيمي بما فيه مجال التطبيق، مستخدمي البيانات المالية، طبيعة وأهداف القوائم المالية، مبادئ المحاسبة والاتفاقيات القاعدية... الخ.

- قواعد التقييم العامة والخاصة حيث يظم مختلف قواعد التقييم المحاسبي وكذا متابعة العمليات العادية والخاصة.

- عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حسابات النتائج، حالات تغيير الخزينة، حالات تغيير الأموال الخاصة، الملاحق.

وكما يظم النظام الجديد طريقة عمل الحسابات وكيفية تدوينها بطريقة ثابتة عكس المخطط المحاسبي الوطني السابق الذي يعطي حرية الاختيار في كيفية تنظيم المحاسبة بما في ذلك المراقبة، التسجيل، الإثبات والمحافظة على المستندات وأيضاً كيفية سير وعمل الحسابات.

من خلال هذه اللحظة القصيرة على النظام الجديد، نقوم باستعراض عموميات فيما يخص قواعد التقييم، التسجيل، التنبؤ بما في ذلك شروط تطبيق المعايير الدولية أخذاً بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعوامل التي تعكس السيادة الوطنية.

إن ممارسة المحاسبة وفق المخطط الوطني المحاسبي تعتمد أساساً على مستلزمات الإدارة ومتطلبات الجباية بما يشبع حاجات الاقتصاد الموجه، وعليه مسألة التنازل عن الاستعمالات والتقاليد الموروثة من قبل المهنيين صعبة التخلي عنها، وعليه فإن الإصلاح المحاسبي الموافق للمعايير الدولية يضم في مضمونه بعض المبادئ المحاسبية التقليدية للمخطط الوطني المحاسبي مثلما هو الحال بـ:

- وجود قائمة أو مدونة للحسابات.

- تدقيق بعض قواعد سير الحسابات.

- نموذج عرض القوائم الختامية.

المطلب الثاني: التطورات المهمة بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني 1975:

يمكن حصر أهم النقاط في المجموعة التالية:

¹- SEMIR. MEROUANI 2007 : Projet de Nouveau Système Comptable Algérien Auticiper et Préparé le Passager, mémoire de magister, ESC, Alger, p : 92.

- الاستعانة بمبدأ القيمة العادلة لتقييم بعض الأدوات المالية.

- اللجوء إلى مفهوم الاستحداث لتقييم الديون والحقوق.

- غياب المؤونات النظامية.

- التكاليف الثابتة بمعنى تجميد حركة التكاليف الموزعة على عدة سنوات، وكذلك علاوات إصدار السندات.

- إعادة تقييم للأصول الثابتة دوريا.

- مميزات تسجيل وتقييم الأصول المادية.

- كيفية حسابات الإهلاكات وكيفية استرجاعها.

- فروق تحويل الأصول والخصوم.

- تحويل التكاليف.

- مؤونة تدني قيمة الأصول.

- فروق التقييم .

- الخسائر أو الأرباح الناتجة عن الأموال الخاصة.

- الضريبة المؤجلة للأصول، الضريبة المؤجلة للخصوم.

- القيمة الزائدة للتنازل عن الاستثمارات المتداولة.

المطلب الثالث: نقاط الاختلاف بين النظام المحاسبي المالي والمرجع المحاسبي الدولي:

إن متطلبات السيادة الوطنية كالتصوص التشريعية والضريبية خلقت بعض التباعدات والتي يمكن أن نحصرها في ما يلي:

- كيفية تنظيم ومسك الحسابات والتدوين وكذا قواعد سير الحسابات غير معالجة من طرف المرجع الدول.

- المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية يسهل تطويرها وتحديثها من طرف مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، لأنها تصدر تعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعدادة يحتوي فقط على نصوص المعايير الصادرة في ذلك الوقت، ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا، هل يتم احتوائها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي، خاصة مع ترقب صدور المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المعايير التي يمكن أن تكون لها أهمية بالغة للجزائر، كما أن النظام الجديد يقوم أساسا بخدمة المؤسسات الصغيرة والمصغرة، عكس المرجع الدولي الذي لا يعطي اهتماما كبيرا لهذا النوع من المؤسسات.

- النظام الجديد لا يخص بالدراسة قطاعات خاصة مثل البنوك التأمينات، والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء مسموح به وليس إجباري في المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية¹.

- كما توجد معالجات متناوبة مسموحة من طرف المرجع الدولي وغير مأخوذة من طرف النظام الجديد كتقييم الاستخدامات المادية بالقيمة العادلة عند العرض الختامي.

¹- IDEM, p : 94.

- النظام الجديد يعرف المؤسسة والوحدة النقدية التي لا نجدها في المرجع الدولي.
- لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية وإجراءات الانتقال إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الإجراءات مبنية بوضوح في المعيار الدولي للمعلومات المالية رقم 01.
- حسابات تكاليف الاقتراض المتعلقة بحيازة أو إنجاز أو إنتاج أصل من الأصول.
- إدراج الإعانات ضمن قيمة الاكتساب أو حيازة استثمار وذلك بطرح المبلغ المتحصل عليه عند الإعانة.
- حساب أثر تغيير طرق الحساب أو عند خطأ في حساب نتيجة الدورة.
- لم يبين النظام المحاسبي المالي ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول والخصوم محققة بشكل كامل، وتحتاج إلى تحقق أحداث وعوامل غير مؤكدة في المستقبل، عندما يستحيل مثلا القيام بتقديم موثوق به أو احتمال ضعيف في الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن المعايير الدولية للمحاسبة أشارت إلى ذلك من خلال المعيار رقم 37، بحيث تعتبر ذلك من الأصول والخصوم المحتملة، لا يتم تسجيلها في الميزانية، إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.

- يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم حسب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومات المالية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا لبعض الأصول والخصوم الخصوصية فقط مثل الأصول البيولوجية وبعض أنواع الأدوات المالية، التي تقيم بالقيمة الحقيقية¹، هذه الأخيرة تمثل القيمة العادلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة وحدة تسيير المنتج-المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية-

أولاً: لمحة تاريخية عن وحدة تسيير المنتج: أنشأت بموجب القرار رقم 105-29 الصادر بتاريخ 1985/12/15 اثر إعادة هيكلة المؤسسات والمتعلق بإنشاء وحدة تسيير المنتج وتقع داخل مركب السيارات الصناعية جنوب غرب المنطقة الصناعية بالروبية، قبل إنشائها كانت الوحدة تابعة لدائرة الوسائل العامة وتقوم بتصليح السيارات الثقيلة والخفيفة.

ثانياً: مهام الوحدة: تتمثل مهامها في ما يلي:

- تصليح السيارات الصناعية مع التخصص في السيارات نقل الأفراد الجماعية والفردية.
- تقديم خدمات ما بعد البيع (الدائرة المركزية ما بعد البيع).
- استقبال، مراقبة وتوزيع المنتج التام لمختلف الوحدات التجارية للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، وبعض الزبائن الكبار مثل الدفاع الوطني، نפטال، المؤسسة الوطنية للنقل البري.
- استقبال، تحضير، تسيير chassis , cabines تحت التسليم لدى وحدات الهيكل تسيير الحظائر، المنتج النهائي.
- ضمان عمليات تصدير السيارات الصناعية والتجهيزات، ويتم استقبال من قبل الوحدة الشاحنات كمنتجات نصف مصنعة.
- أما الحافلات فيتم الحصول عليها على شكل منتج تام ليتم توزيعها وذلك من قبل وحدات تابعة لـ SNVI وهي:

1- مركب السيارات الصناعية CVI: تستقبل الوحدة من قبل المركب المنتجات التالية:

¹ - الرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 16.

- الشاحنات: وهي عبارة عن منتجات نصف مصنعة وهي: K120 , TB305 , TB305(6*4), C290 (6*2) , C290(6*4) , B260 , K66 , C260 (4*6) , (4*1)

- الحافلات: وهي عبارة عن منتجات تامة (BM ;100V8), (BA ;100V8).

2- وحدة الهيكلة بالروبية UCR: ويتم استقبال من هذه الوحدة وسائل النقل فقط:

Mini Car 2514 ; Mini Bus 3816 ; Mini Bus 7016.

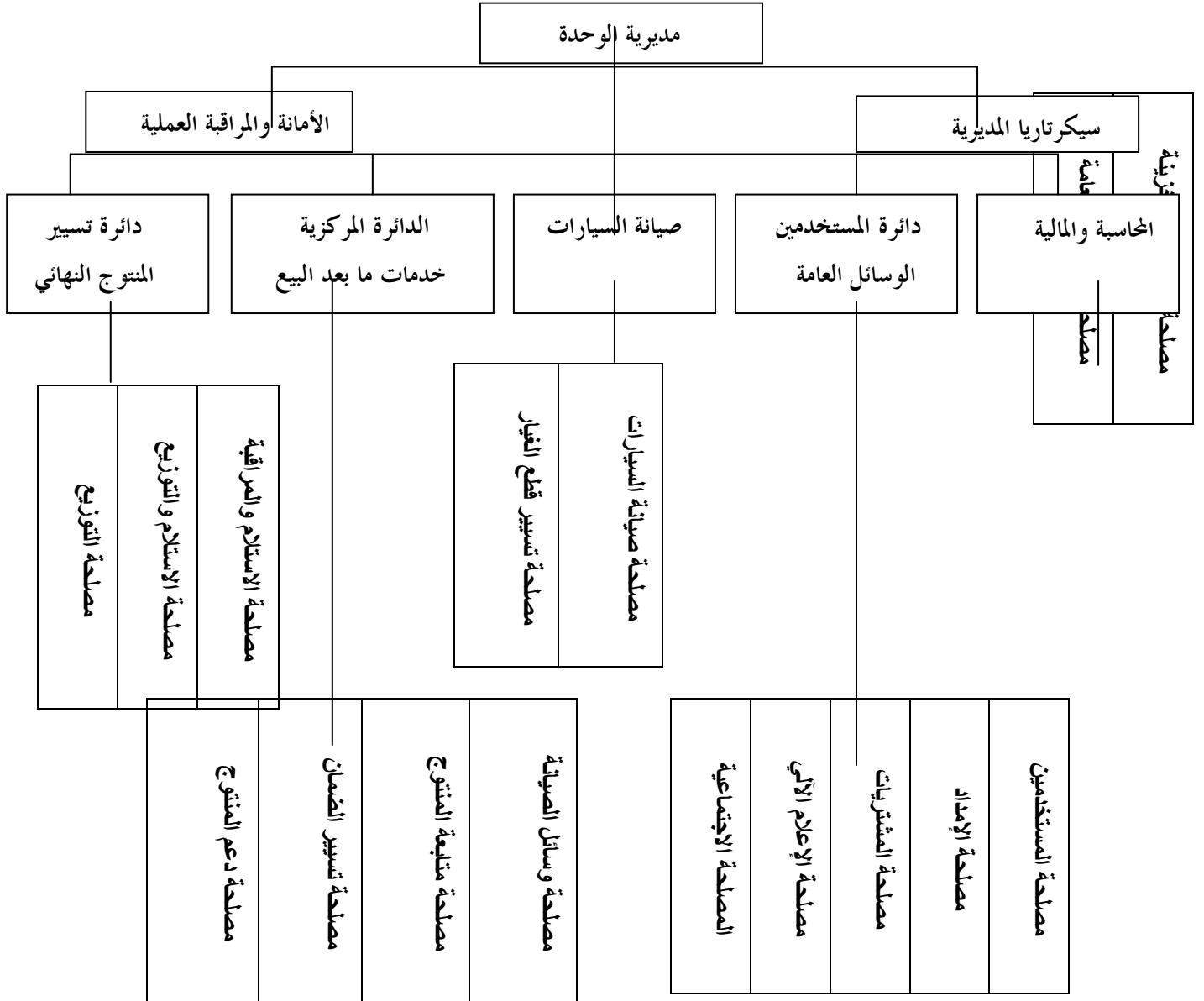
3- وحدة تيارت: وتستقبل وحدة تسيير المنتج من هذه الوحدة الشاحنات على شكل منتجات نصف مصنعة: C260 , C260 (6*4) , C290 (4*1) , C290 (6*4) , K120 , B260(4*4) .

- وبعد استلام هذه المنتجات من قبل وحدة تسيير المنتج، تقوم هذه الأخيرة بالاحتفاظ بالمنتجات التامة لتوزيعها، أما المنتجات النصف مصنعة فتحول إلى وحدات معينة لإتمامها وهي:

وحدة الهيكلة بالروبية، وحدة الهيكلة حسين داي، وحدة تيارت، ليتم بعد إتمامها إعادتها للوحدة من أجل توزيعها.

وتتمثل المرحلة الأخيرة في عملية التوزيع بالجملة للمنتجات التامة إلى وحدات مختصة بالبيع بالتجزئة وعددها 13 وحدة موزعة عبر الوطن، أما فيما يخص الشاحنات الخاصة بالجيش الوطني والحافلات الخاصة بالدرك الوطني فتستلم مباشرة من الوحدة دون تدخل أي وسيط.

الشكل: الهيكل التنظيمي لوحدة تسيير المنتج



المصدر: قسم تسيير المستخدمين والوسائل العامة.

المبحث الثاني: المراجعة الداخلية لدورة المشتريات

المطلب الأول: آلية مسار عملية الشراء في الوحدة

يمكننا شرح عملية الشراء من خلال المراحل التالية:

1- تحرر طلبات الشراء من قبل المصلحة المحتاجة أو من قبل أمين المخزن و الورشات في ما يخص قطع الغيار، وتتضمن هذه الطلبات الكمية المطلوبة ونوعها وتاريخ طلبها وتوقع من قبل الشخص المنشأ للطلب وكذلك المسؤول وذلك على:



- توجه الأولى إلى قسم تسيير المستخدمين والوسائل العامة.

- وتوجه الثانية إلى مصلحة المحاسبة التحليلية.

- وتبقى الثالثة لدى الجهة التي طلبت المواد أو البضائع.

2- يقوم قسم المستخدمين والوسائل العامة بتسليم طلب الشراء لمصلحة المشتريات والتابعة لنفس القسم، وبعد الاتصال بأربعة موردين كحد أقصى وذلك بغرض تحقيق والحصول على أفضل الشروط من حيث الجودة و السعر ومدة الإلتزام وتقوم بعد ذلك مصلحة المشتريات بتحرير أمر الشراء على ثلاث نسخ بعد اختيار المورد المناسب:

- توجه الأولى للمورد.

- والثانية إلى الجهة التي طلبت المواد.

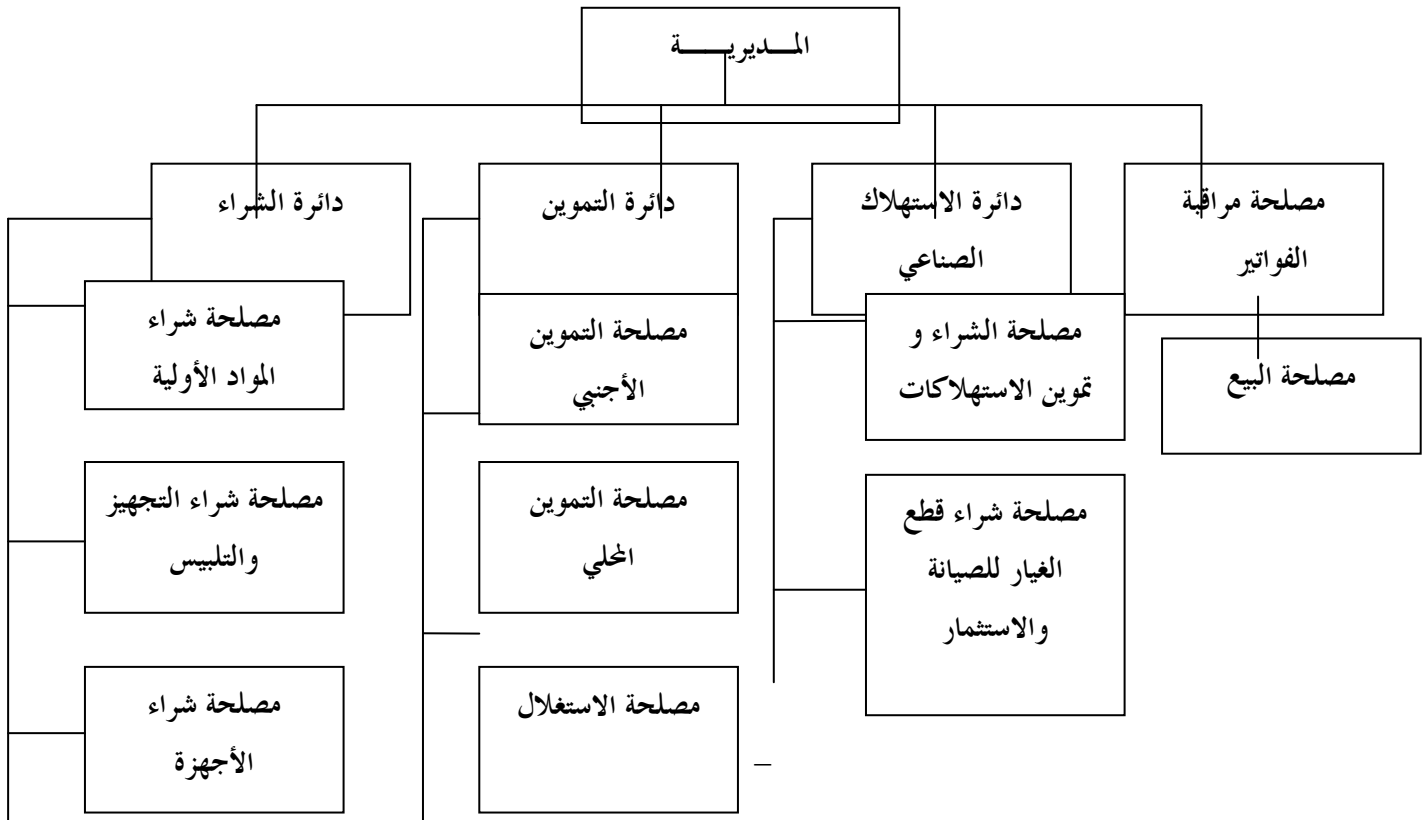
- ثالثة تبقى لدى مصلحة المشتريات التي تسجل محتوى أمر الشراء في سجل أوامر الشراء.

3- تستلم المعدات والأثاث الخاصة بالمصالح من قبل قسم المستخدمين والوسائل العامة، ومطابقتها مع أوامر الشراء وتحرير وصل استلامها وتقديم نسخة منه إلى مصلحة المشتريات.

4- عند استلام الفاتورة من قبل مصلحة المشتريات تتم مقابلتها مع وصل الاستلام والإدخال وكذلك أمر الشراء (نفس الموظف) وبعد التأكد من صحة البيانات، يرسل لمصلحة المحاسبة أمر الشراء، الفاتورة، وصل الاستلام والإدخال لتسجيلها في الدفاتر، كما تقوم مصلحة الاستلام بتسجيل البضائع في سجل البضائع الواردة وبطاقات الصنف العائدة لها.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لدائرة المشتريات:

الشكل: الهيكل التنظيمي لدائرة المشتريات



المصدر: من وثائق مديرية الشراء والتموين.

نستعرض أهم موردي المؤسسة حسب البطاقة التالية:

الجدول: أهم موردي المؤسسة

Pays	Noms	Quality de Matière
ALGERIE	- ENICCB - SIDER - PMA AFRICVE	-CABLE ELECTRIQUE - TOLE - MOTEUR - VERRES
ALLEMAGN	- KNOR - KHD	- FREINAGER - MOTER
AUTRICHE	SEMPERIT	- PNEUS
TUNISIE	- COTREL - COLMAR	- RESSORTS - LAME
FRANCE	- RENAUL - INA	- DIVERS - ROULOMENT
BELGIGUE	-VALEO VISION	-PIECES ELECTRIQUE
TURQUIE	- JANTAS	CLIMATISSEURS LES SIEGES
ITALIE	-ITALCAR DANO	AMORTISSEURS

المصدر: وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

أولاً: شبكة تحليل المهام والوظائف : من خلال هذه الشبكة يمكننا التأكد من وجود الفصل بين المسؤوليات

المدير العام	رئيس مصلحة المالية والمحاسبة	مصلحة الخزينة والموازنة	مصلحة المشتريات	مصلحة المحاسبة	مصلحة الاستقبال و إدخال قطع الغيار	مصلحة تسيير الموارد و الوسائل العامة	الورشات المخازن	الوظائف

								1- طلب الشراء 2- تحرير أوامر التوريد 3- اعتماد أوامر التوريد 4- الاستقبال 5- مقارنة أوامر الشراء مع الفاتورة 6- مقارنة وصل الاستلام مع الفاتورة 7- التسجيل المحاسبي 8- فحص التسجيل المحاسبي 9- الجرد المادي 10- مسك يومية المشتريات 11- مسك يومية الموردين 12- المقارنة بين يومية المشتريات و يومية الموردين 13- تحرير الشيكات 14- إمضاء الشيكات 15- إرسال الشيكات 16- مسك يومية الخزينة
								وحدة تسيير المنتج
								UGP
								المصلحة القائمة بالوظيفة

ثانيا: قائمة الاستبيان

بعد التعرف على كل وظيفة ومصلحة في المؤسسة قمنا بصياغة جملة من الأسئلة المركزة على شكل قائمة استقصاء، وقدمناها إلى موظفي الوحدة بهدف تقييم النظام الرقابي.

وقد تم اختيار الأهداف الأربعة بدقة كبيرة وهذا من ناحية الفائدة المرجوة من كل هدف، طريقة استنطاق موظف الوحدة بأسئلة بسيطة في جوهرها لكن معناها كبير جدا.

وقد رتبنا الأسئلة حسب معيار الأهمية لكل سؤال وكذا حسب الإجراءات التي يمكن إتباعها في عملية دورة المشتريات، حيث اختير الهدف الأول وهو المتعلق بالطلبات لأن الطلبية هي الوثيقة التي يستعملها للحصول على المشتريات، والإجراء الأول عموما.

أما الهدف الثاني هو عبارة عن التأكد من أن السلع التي تم تقييدها في الطلبات هي التي استلمت فعلا، وكذلك الهدف الثالث هو عبارة عن مردودات المشتريات والاحتياجات الأخرى ذات أهمية كبيرة لأنه عادة يقع فيها عملية الغش.

أما الهدف الرابع فقد خصص للفواتير التي تعتبر بمثابة الوثيقة التي يتم بواسطتها التسديد للموردين، لذلك وجب التركيز عليها ولقد أخذت نصيب كبير من الأسئلة وكانت الإجابة عليها من طرف موظفي الوحدة بتحفظ كبير للبعض والرفض للبعض الآخر.

1- التأكد من أن كل الطلبات معمول بها حسب القوانين:

ملاحظات	غير موجود	لا	نعم	الأسئلة
			×	1- هل مشتريات السلع والخدمات تطلب فقط على أساس طلب الشراء يتم إنشائه من طرف أشخاص معينين؟
			×	2- هل توجد أوامر للشراء؟
		×	×	3- إذا كان نعم لهذه الأوامر: أ- مرقمة؟ ب- يتم إنشائها بكمية معينة؟ ج- إجبارية لكل المشتريات باستثناء اللوازم الصغيرة التي تدفع نفدا؟ د- تمضى من طرف مسؤول يأخذ بعين الاعتبار طلبات الشراء؟
لا توجد مراقبة مستقلة عن مدى قيام هذه المصلحة بمهامها والحصول على أحسن الأسعار وتسجيل متابعة الطلبات		×		4- هل يقوم أشخاص مستقلون عن مصلحة الشراء بمراقبة دورية الأسعار المدفوعة على السلع المشتراة والتأكد من أن تلك ليست أعلى من أسعار السوق؟
			×	5- هل هناك متابعة للطلبات المنتظرة؟
		×		6- هل توجد إجراءات لتنشيط الموردين على عدم التأخر في التسليم؟

2- التأكد من أن السلع والخدمات الحاصل عليها كانت موضوع الطلبية:

الملاحظات	غير موجود	لا	نعم	الأسئلة
مصلحة الاستقبال تابعة لدائرة الشراء والتمويل			×	1- هل كل استلام يتم عن طريق مصلحة استلام مركزية على مستوى كل مركز أو مخزن؟
		×		2- هل يتم مقارنة البضائع المستلمة مع أوامر الشراء فيما يخص: أ- الكمية؟ ب- النوعية؟
كل الإدخالات مراقبة كميًا			×	3- هل تراقب مصلحة الاستقبال حالة الكمية والوزن للمدخلات؟
خطورة عدم القيام بالعد الفعلي		×		4- إذا كان قسم الاستقبال يحصل على نسخة من الطلبية، هل يستثنى ذكر الكمية فيما يقوم هذا الأخير بالعد الفعلي للمدخلات؟
وصل الاستلام يمثل نفسه وصل الإدخال للمخازن		×		5- هل يتم إنشاء وصل الاستلام بطريقة منتظمة؟



		x	6- هل تظهر على مذكرة الاستلام معلومات تدل على الاستقبال الجزئي للطايبية؟
		x	7- هل تحتفظ مصلحة الاستلام بنسخة من مذكرة الاستلام أو لها سجل دائم للإستلامات؟

3- التأكد من أن البضائع المعادة وأيضا الاحتياجات الخاصة بالنوعية والكمية أو تاريخ الاستلام، يتم متابعتها بطريقة تسمح بالحصول على إشعارات من الموردين:

الملاحظات	غير موجودة	لا	نعم	الأسئلة
			x	1- الاحتياجات الأخرى مع الموردين هل تسجل بطريقة منتظمة؟
يعد وصل الخروج فقط		x		2- البضائع المعادة للموردين هل يتم إعداد وصل إعادة لها؟
	x			3- هل يسلم وصل الإعادة لشخص مكلف للحصول على الإشعارات؟

4- التأكد من أن كل الفواتير مراقبة ومسجلة وأن هذه الفواتير والإشعارات يتم التحقق منها قبل تسجيلها في الحسابات المخصصة لها:

الملاحظات	غير موجود	لا	نعم	الأسئلة
تسلم عن طريق مصلحة المشتريات		x		1- هل تسلم الفواتير والإشعارات مباشرة لمصلحة المحاسبة من قبل البريد؟
			x	2- هل يوجد نظام لترقيم الفواتير والإشعارات عند استلامها من طرف مصلحة المحاسبة؟
		x		3- هل يوضح تاريخ الاستلام على الفاتورة؟

لا يوجد وصل الإعادة			× × ×	4- فواتير وإشعارات الموردين هل تفحص من طرف مصلحة المحاسبة فيما يخص: أ- الكمية، النوعية، السعر وشروط الدفع؟ ب- الكمية والنوعية مع وصل الاستلام أو وصل الإعادة؟ ج- الدقة الحسابية؟
			×	5- هل توضح هذه الفحوصات على الفاتورة؟
			×	6- هل يقوم مسؤول مصلحة المحاسبة بالتصديق على الفواتير (بالاعتماد على أمر الشراء، وصل التسليم) قبل التصريح بالدفع والتسجيل المحاسبي؟
	×			7- عند وجود فواتير مرسله إلى مصالح المستخدمين من أجل الموافقة: أ- هل ترفق بوسائل الإثبات؟ ب- هل تحتفظ مصلحة المحاسبة بأثر هذا الإرسال؟
			×	8- في حالة تقديم المورد السلع والخدمات مباشرة إلى المؤسسة هل هناك وسيلة رقابية تبين أن التسجيلات في حساب المورد قد تمت في نفس الفترة؟
يتم مراقبة ميزان المراجعة سنويا أي أن الأخطاء تظهر		×		9- هل يعد ويراقب ميزان المراجعة الموردين ويقارن بإجمالي الموردين شهريا؟

المطلب الثالث: العيوب الموجودة في نظام الرقابة الداخلية

من خلال دراستنا لنظام الرقابة الداخلية الخاص بدورة المشتريات توجد هناك بعض العيوب المتمثلة في النقاط التالية:

1- عدم وجود شخص مختص بالبريد يقوم بتسجيل البريد الوارد والصادر في دفتر خاص.

- 2- غياب قسم خاص بالمشتريات يشرف على تنفيذ البرنامج المرسوم لمشتريات الوحدة، إلى جانب ذلك غياب موازنة خاصة بالمشتريات، وعلية فهناك تداخل في الوظائف بإشراف قسم المستخدمين والوسائل العامة على المشتريات.
- 3- لا تسلم نسخة من أمر الشراء لمصلحة الاستلام وبالتالي هناك خطر كبير لعدم مطابقة المواد المستلمة للمواد المطلوبة في أمر الشراء.
- 4- التفاوض يكون مع ثلاث موردين فقط بغرض البحث عن أفضل الشروط من حيث الجودة والسعر والكمية... الخ. وعلية فهناك خطر وجود موردين يقدمون أفضل الشروط.
- 5- لا تخصص الوحدة فرعا لاستلام المعدات ثم تسليمها للمصالح الطالبة.
- 6- في الوحدة محل الدراسة تعتبر مصلحة الاستلام والإدخال نفسها وذلك فيما يخص قطع الغيار، وبالتالي هناك تداخل وعدم الفصل بين المهام والمسؤوليات.
- 7- لا تفرق البضائع مع إشعار الاستلام من طرف المورد للموافقة على مطابقتها للمواصفات المطلوبة، وذلك نظرا لطبيعة العلاقات الحسنة مع الموردين.
- وبعد ورود الفواتير لمصلحة المحاسبة يقوم أحد الموظفين بتدقيق البيانات والتأكد من أنها مرت بالمرحل اللازمة بالرجوع إلى توقيع الموظفين المختصين والقيام بعملية التسجيل المحاسبي.
- وبالإضافة إلى هذه العيوب الموجودة في النظام نستعرض بعض نقاط القوة والضعف التي وجدناها.

جدول: نقاط القوة (F) والضعف (f)

F/f	نقاط القوة والضعف	
f	<p>1- على مستوى الوثائق:</p> <ul style="list-style-type: none"> - طلب الشراء (DA) ليس مرقم ترقيم آلي. - وصل الاستلام (BR) ليس مرقم ترقيم آلي. - ترقيم آلي لكل من الطلبية، الفاتورة، طلب الدفع، الشيكات. - لا يمكن التفريق بين النسخة الأصلية للفاتورة والنسخ طبق الأصل. - اسم الممضي في الطلبية (DA) غير ظاهر. - وجود موردين فقط في جدول العروض (TCO). - الطلبية مشروطة لكل المشتريات. - رقم سلسلة البضاعة غير مبين في الطلبية بينما هو موجود في فاتورة المورد، مما يعني أنه هناك اتصالات أخرى مع المورد. 	
f		
F		
f		
f		
f		
F		
f		
F		<p>2- على مستوى الإجراءات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - عمليات الشراء تخضع لمناقشات دولية ومحلية. - الإجراءات المتبعة غير مكتوبة مما يصعب عملية الرقابة الداخلية. - الأسعار المتفاوضة عليها لا تحقق من طرف المراجعة الداخلية. - الفواتير غير مسجلة لدى أمانة المديرية.
f		
f		
f		

f	<p>3- على مستوى فصل المهام والمسؤوليات:</p> <p>- لا توجد فصل بين مهام محضري الشيكات ومرسليها.</p> <p>- هناك فصل بين المهام محضر الشيكات والموافق على المستندات المبررة ومنفذو الدفع.</p> <p>- المستندات المبررة للدفع موضوعة في الأرشيف من طرف نفس الأشخاص اللذين يحضرونها.</p> <p>- مصلحة مراقبة الفواتير تقوم بالمراقبة وكذا إعطاء أمر الدفع.</p>
f	
f	
f	
f	<p>4- التسجيلات المحاسبية:</p> <p>- ميزان المراجعة يراقب سنويا وليس شهريا.</p> <p>- مقارنة كشوف الحسابات المرسله من المورد بالمستندات المبررة.</p> <p>- لا تتم التسجيلات المحاسبية إلا بعد التحقق من كافة الوثائق.</p> <p>- التسجيلات المحاسبية تتم على أساس الفواتير الأصلية، ووصل الاستلام، وطلب الدفع ونسخة من الشيك.</p> <p>- المحاسب لا يستطيع مقارنة السعر الموجود بالفاتورة مع الطلبية وذلك راجع لغياب هذه الأخيرة في الملفات المحاسبية.</p> <p>- المفوض بالإمضاء لا يتحقق من السعر الموجود في الشيكات.</p> <p>- يتم ترصيد الحسابات بعد الدفع للمورد مباشرة انطلاقا من دفتر الأستاذ.</p>
f	
F	
F	
F	
f	
f	
F	

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الرابع: التحسينات اللازمة حسب النظام المحاسبي المالي

من خلال قيامنا بمراجعة داخلية لمديرية المشتريات لوحدة تسيير المنتج للمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، وبعد وصف مسار عملية الشراء في الوحدة وتقييم نظام الرقابة الداخلية بها، وتحديد العيوب الموجودة في هذا النظام، قمنا بتحديد نقاط قوة وضعف النظام .

ومن هذا المنطلق سنستعرض التحسينات اللازمة التي يراها الباحث ضرورية وهذا حسب النظام المحاسبي المالي، ومحاولة منا تفعيل مسار عملية المراجعة الداخلية للمشتريات وتسليط الضوء على أهم التحسينات الممكنة ومن أهمها:

أولا: على مستوى الوثائق

- تكليف شخص مختص للقيام بمهمة تسجيل البريد الوارد والصادر في دفتر خاص به، وتسليم كل وثيقة إلى المصلحة أو القسم المعني بعد وضع عليها ختم البريد الصادر أو الوارد، وتسجيلها بتاريخ وصولها أو إصدارها وترقيم كل واحدة منها بترقيم تسلسلي.

- يجب تقديم نسخة من أمر الشراء لمصلحة الاستلام والفحص لكي يتسنى لهذه المصلحة التأكد من أن هذه السلع أو المواد المستلمة لمطابقة تماما لما جاء في طلبات الشراء هذا من جهة، ومن جهة أخرى القيام بالإجراءات المطلوبة في حالة العكس في الوقت المناسب.

- ترقيم طلبات الشراء ووصول الاستلام ترقيما آليا تسلسليا لكي تسهل عملية الرقابة والوقوف عن أي طلب أو وصل مفقود، ويجب أن في حالة العكس من أن تحرر وصول الاستلام بالاتفاق مع المورد واستلام بضاعة أو مواد لم تأتي أو إنقاص كمية أو أي تلاعب آخر، واقتراح هذا الإجراء من شأنه أن يقلل الكثير من هذه التلاعبات.

- يجب التفرقة بين النسخة الأصلية للفاتورة والنسخ طبق الأصل هذا الإجراء من شأنه أن يقضي على عملية التلاعب بالفاتورة وخاصة في ظل التكنولوجيات الإعلام الآلي، فإن عملية التلاعب بالفاتورة سهلة جدا عن طريق الجهاز الناسخ.

- يجب إظهار اسم المخول بالمصادقة على الطلبات بالمديرية لكي تكون هناك سهولة في عملية المراقبة واللجوء إلى هذا الشخص في كل طلبية مشبوه فيها، ولا كن تجد في حالة العكس أي عدم إظهار اسم الممضي في الطلبية قد يصعب على المراجع الداخلي أن يقوم بتحديد الشخص محرر الطلبية التي هي محل شك.

- نجد في الوحدة أن رقم سلسلة البضاعة موجود في الفاتورة وغير موجود في الطلبية مما يظهر لنا جليا أن هناك اتصالات غير قانونية وغير شرعية مع الموردين مما يؤثر على عملية التفاوض مع الموردين، وكذلك لجوء المسؤولين على عملية الشراء إلى ربط علاقات غير مهنية مع الموردين، بحيث احتمال وقوع تلاعبات أو غش بتفاهم من الطرفين، إذ يصعب على المراجع كشفه.

ثانيا: على مستوى الإجراءات

- توثيق دليل إجراءات لعمليات الشراء داخل الوحدة مكتوب ومصادق عليه من طرف المسؤول الأول، هذا الإجراء من شأنه أن يسهل عملية الرقابة الداخلية واكتشاف أي تلاعب ممكن أن يحدث استنادا إلى هذا الدليل.

- يجب إبلاغ مديرية المراجعة الداخلية بالأسعار المتفاوض عليها مع الموردين لكي يتسنى لها القيام بالرقابات اللازمة على كل المستويات.

- تسجيل الفواتير التي تصدر على الوحدة لدى أمانة المديرية من أجل قمع كل عملية تلاعب ممكن أن تحدث على أي مستوى.

- إرفاق للمفوض بالإمضاء على الشيكات بالوثائق المطلوبة واللازمة.

ثالثا: على مستوى الفصل بين المسؤوليات

في هذه النقطة بالذات نجد الكثير من التحسينات اللازمة على هذه الوحدة ونكتفي في هذا الصدد بذكر التحسينات التي نراها مهمة جدا ويمكن أن تقلل من عملية التلاعب أهمها:

- الفصل التام والكلي بين من يحضر الشيكات ومن يرسلها إلى المورد.

- إرفاق إلى محرر الشيكات ملف كامل فيه كل المستندات اللازمة المبررة لعملية الدفع.

- الفصل في مصلحة الفواتير بين المراقب والشخص الذي يعطي أمر الدفع ومن المستحسن أن تكون هذه عملية خارج المصلحة.

رابعا: على مستوى التسجيلات المحاسبية

انطلاقا من الملاحظة المعطاة سابقا وهي أن المراجعة الداخلية تقوم بمراقبة الإجراءات الإدارية بحوالي 80% والإجراءات المحاسبية بحوالي 20% .



ومن هذه النقطة نقترح التحسينات اللازمة حسب ما جاء بع النظام المحاسبي المالي كما يلي:

- رقابة ميزان المراجعة يكون شهريا أو كل 03 أشهر على الأقل، لأنه إذا كنا نقوم بمراقبته سنويا كما هو موجود حاليا في الوحدة، فإنه يصعب علينا الوقوف عن كل الأخطاء والتلاعبات الممكن حدوثها أو كشفها في الوقت المناسب نظرا لتعدد العمليات وذلك لأننا ملزمين بوقت معين لتقديم القوائم المالية، لهذا من الصعب جدا الوقوف عن كل الأخطاء.

- إعداد دليل واضح يحدد نوع المصاريف التي تدخل في تكلفة الشراء، وعلى المراجع الداخلي أن يكون على دراية كاملة وتامة بهذه التصنيفات والوقوف عند كل نقطة محل شك.

- تصنيف المواد المشتراة على أساس وجهة استعمالها في العملية الإنتاجية وليس على أساس نوعها، كما هو محدد في النظام المحاسبي المالي.

- عندما يصعب علينا تحديد تكلفة الشراء لمادة معينة بتطبيق الإجراءات والقواعد التي أتى بها النظام المحاسبي المالي فإنه يمكن تقييم تكلفة الشراء بتكلفة شراء أخرى مساوية لها في أقرب تاريخ شراء لها، وهنا تزداد صعوبة عمل المراجع الداخلي في عملية التدقيق في استخراج الأخطاء أو التلاعبات الممكن أن تحدث على مستوى هذه النقطة كونها لا تحتكم لمؤشرات يمكن قياسها.

- تبيين طريقة تقييم المواد عند خروجها من المخازن بمتوسط تكلفة شرائها أو بطريقة المواد التي دخلت إلى المخزن الأولى هي التي تخرج الأولى، وتقديم إيضاحات عند نتبع طريقة معينة.

الخاتمة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالي وقد أخذنا كدراسة حالة ميدانية وحدة تسيير المنتج بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية، معالجة إشكالية البحث التي تدور حول كيف تتمكن من تفعيل المراجعة الداخلية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري، من خلال الفصول الأربعة المقدمة في هذه الرسالة وانطلاقا من الفرضيات وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة، لقد عرف الاقتصاد الجزائري على غرار عدة دول العالم الثالث والدول السائرة في طريق النمو عدة تغيرات وتقلبات، وقد اختارت الدولة الجزائرية إستراتيجية الدخول إلى الاقتصاد الحر في ظل مناخ سياسي واقتصادي، وهذا ما خلق جو من الانفتاح في مختلف الأسواق الوطنية ومجالات النشاط الصناعي والتجاري والخدماتي، مما ألزم على المؤسسات العاملة في الجزائر سواء أكانت محلية أو أجنبية على خلق استراتيجيات جديدة تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب خاصة المؤسسات التي تنشط في مناخ تنافسي كبير، وتفعيل كذلك الوظائف الأساسية في المؤسسة خاصة الوظائف الرقابية أي وظيفة المراجعة الداخلية ووظيفة مراقبة التسيير الذان يعتبران العين الساهرة للإدارة العليا للمؤسسة، وجب تكييف ذهنيات وطريقة تفكير المسير الجزائري وفق متطلبات الدولية، والتغيرات الاقتصادية العالمية.

1- نتائج اختبار الفرضيات: انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدها الباحث والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة العملية من جهة أخرى، توصل الباحث أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

بخصوص الفرض الأول المتعلق بضعف فعالية المراجعة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية، فلقد تحقق من خلال وقوفنا وملاحظتنا على أرض الواقع، فنجد هذه الوظيفة موجودة فقط في المراسيم والقوانين، ولكن من الناحية العملية فهي تكاد معدومة في بعض المؤسسات، وإن وجدت في البعض الآخر غير أنها لا تستجيب لمتطلبات المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، ومن هذا المنطلق فإن تأثيرها على المؤسسة يكاد يكون معدوما.

وبخصوص الفرض الثاني والمتعلق بخصوصيات وظيفة المراجعة الداخلية من أجل تحقيق أهدافها وفق معايير متعارف عليها دوليا، وهذا من أجل المساهمة في تحسين الأداء وفعالية المؤسسات الاقتصادية بالحفاظ على حقوق المساهمين وأصول المؤسسة، وهذا ما نجده يتكيف وفق المتطلبات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي.

وبخصوص الفرض الثالث والمتعلق بأن النظام المحاسبي المالي قد يسهل من عمل المراجع الداخلي، ويجعل وظيفة المراجعة الداخلية داخل المؤسسات الجزائرية أكثر فعالية من ذي قبل، فلقد تحقق، وذلك لأن النظام المحاسبي المالي يسعى للحفاظ على حقوق المساهمين وأصول المؤسسة بالدرجة الأولى وهذا ما تتطلع له وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها أحد أهم أدوات الضبط الداخلي داخل المؤسسة.

وبخصوص الفرض الرابع والمتعلق بصعوبة أداء وظيفة المراجعة الداخلية لمهامها في بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي، فلقد تحقق انطلاقاً من أن النظام المحاسبي المالي يمس الإجراءات المحاسبي والمالية داخل المؤسسة، أي أن مراجعة هذه الإجراءات وتكييفها وفق متطلبات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي يجعل عمل المراجع الداخلي أكثر صعوبة نظراً لحدثة هذا النظام وخصوصياته المعقدة نوعاً ما، والمعد وفق معايير دولية.

ولكن هذا بداية إعداد القوائم المالية للمؤسسة وفق ما يقتضيه النظام، بينما تسهل فيما بعد نظراً لأن أهداف النظام منسجمة تماماً مع أهداف المراجعة الداخلية، بل ويتعدى ذلك ويجعلها فعالة وذات تأثير كبير في المؤسسات الجزائرية عكس ما هو موجود حالياً.

2- عرض نتائج الدراسة: من خلال مراجعة نتائج هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

المراجعة الداخلية وظيفة يؤديها موظفون داخل المؤسسة وتتناول فحصاً انتقائياً للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية للتأكد من تطبيقها وسلامة مقوماتها، كما تخضع وظيفة المراجعة الداخلية إلى معايير عالمية تحدد مسؤوليتها، والقواعد والمبادئ المتحكمة فيها وبمهمة المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني التي يجب أن يتحلى بها المراجع الداخلي.

إن إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للمؤسسات بات أمراً لا بد منه لمواكبة التطورات الكبيرة للممارسات المحاسبية الدولية والتحويلات والمستجدات العميقة التي تعرفها الجزائر على المستوى الاقتصادي، والتي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الاقتصادي ومحيطها الذي تعمل فيه.

ولقد أدى اعتماد النظام المحاسبي المالي كمرجعية للممارسات المحاسبية في الجزائر إلى خوف المؤسسات من أن يؤثر النظام على بعض الوظائف الأساسية في المؤسسة ومن هذه الوظائف وظيفة المراجعة الداخلية.

وأخيراً قمنا بدراسة ميدانية على وحدة تسيير المنتج بالمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية كمحاولة لتطبيق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، ومن خلال تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية للمشتريات والخزينة مقبوضات، لاحظنا عدة نقائص أهمها:

- غياب قسم خاص بالمشتريات يشرف على تنفيذ البرنامج المرسوم لمشتريات الوحدة، إلى جانب ذلك غياب موازنة خاصة بالمشتريات، وعلية فهناك تداخل في الوظائف بإشراف قسم المستخدمين والوسائل العامة على المشتريات.

- لا ترفق البضائع مع إشعار الاستلام من طرف المورد للموافقة على مطابقتها للمواصفات المطلوبة، وذلك نظراً لطبيعة العلاقات الحسنة مع الموردين، وبعد ورود الفواتير لمصلحة المحاسبة يقوم أحد الموظفين بتدقيق البيانات والتأكد من أنها مرت بالمراحل اللازمة بالرجوع إلى تواقع الموظفين المختصين والقيام بعملية التسجيل المحاسبي.

- في الوحدة محل الدراسة تعتبر مصلحة الاستلام والإدخال نفسها وذلك فيما يخص قطع الغيار، وبالتالي هناك تداخل وعدم الفصل بين المهام والمسؤوليات.

- التفاوض يكون مع ثلاث موردين فقط بغرض البحث عن أفضل الشروط من حيث الجودة والسعر والكمية... الخ. وعليه فهناك خطر وجود موردين يقدمون أفضل الشروط.

- تسجيل المقبوضات يتم على أساس بطاقات المتابعة التي يرسلها قسم الفوترة، هذا الإجراء يتنافى مع القاعدة التي تنص على عدم تسجيل الإيرادات قبل دخولها الفعلي في حساب المؤسسة و على أساس وثائق مبررة خارجية يسلمها البنك (كشف الحساب أو إشعار بالدين) أو وصل القبض الذي يعده قسم الخزينة في دفع الزبون نقداً.

- أن تسجيل التحصيلات على أساس بطاقة المتابعة التي يعدها قسم الفوترة عند استلامه للشيك قد يخلق مشاكل نتيجة الفرق بين رقم الأعمال المقبوض، ورقم الأعمال المحصل فعلاً، خاصة في حالة رجوع الشيكات بدون رصيد.

- يؤثر غياب الإجراءات على عرض الحسابات السنوية غير دقيقة تتعلق بعرض رصيد نظري مبالغ فيه لحساب البنك لا يتطابق مع الرصيد الفعلي للمؤسسة في البنك، كذلك مع مبدأ استقلالية السنوات في حالة عدم دخول الأموال في الحساب البنكي حتى السنة التالية.



- تداخل بين الوظائف وعدم الفصل بين المسؤوليات بين مصلحة الخزينة ومصلحة المحاسبة حيث يقوم موظف الخزينة بالقيام بالتسجيلات المحاسبية للمقبوضات لتركز فيما بعد في مصلحة المحاسبة، مما يؤدي إلى إمكانية الوقوع في الأخطاء وخاصة أن النقدية أكثر الأصول عرضة للاختلاس والتلاعب.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- 1- أبو زيد محمد المبروك 2005: المحاسبة الدولية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 2- الدهراوي كمال الدين مصطفى، وآخرون 2001: دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت.
- 3- الواردات عبد الله خلف 2006: التدقيق بين النظرية والتطبيق وفقاً للمعايير التدقيق الدولي الداخلي، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن.
- 4- الناغي محمود السيد 2002: دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، المنصورة.
- 5- الفيومي لبيب علي 1998: أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- 6- الصحن عبد الفتاح وآخرون 2004: الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 7- أرينز ألفين ، وآخرون 2005: مدخل متكامل في المراجعة، تر: محمد محمد عبد القادر، وآخرون، دار المريخ للنشر، الرياض.
- 8- بدوي محمد عباس وآخرون 2000: دراسات في قضايا ومشاكل محاسبية معاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 9- بوتين محمد 2003: المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 10- جمعة أحمد حلمي 2000: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صنعاء، عمان.
- 11- جربوع يوسف محمد، وآخرون 2002: المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
- 12- زايد محمد عصام الدين 2005: المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
- 13- حمدان فرحان محمد (بدون سنة نشر): التدقيق الداخلي في الشركات، دار الآفاق، الأردن.
- 14- حنان رضوان حلوة 2006: النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل، عمان.
- 15- طواهر محمد التهامي وآخرون 2005 : المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 16- لطف أمين السيد أحمد 2004: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 17- نور أحمد 2002: مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 18- عبد الله خالد أمين 1998: التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، عمان.
- 19- عبد الله خالد أمين 2001: علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر، عمان.
- 20- عبد المنعم محمود وآخرون 1997: المراجعة وأصولها العلمية، دار النهضة العربية، مصر.
- 21- عبد العال حماد طارق 2006: دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

22- فنتوش محمود قاسم 1998: نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية ودور الحاسوب في الإدارة والتشغيل، دار الجبل، بيروت.

23- قاضي حسن، وآخرون 2008: المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، الأردن.

24- قباني ثناء 2003: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية.

25- شاهين إبراهيم عثمان وآخرون 1994: دراسات في المراجعة، مصر.

2- الرسائل والأطروحات:

1- الوافي الطيب 2004: أتمنة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بتبسة.

2- بن بلغيث مداني 2004: أهمية الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

3- حواس صالح 2008: التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

4- عاشور عادل 2006: أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط.

5- عيادي محمد الأمين 2008: تقييم نظام المعلومات المحاسبي المالي في المؤسسة مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة- مبيعات. مقبوضات-، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر.

6- شنوف شعيب 2007: الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالم، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

7- شعباني لطفي 2004: المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

3- مجالات- تقارير- دراسات

1-جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2003: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان.

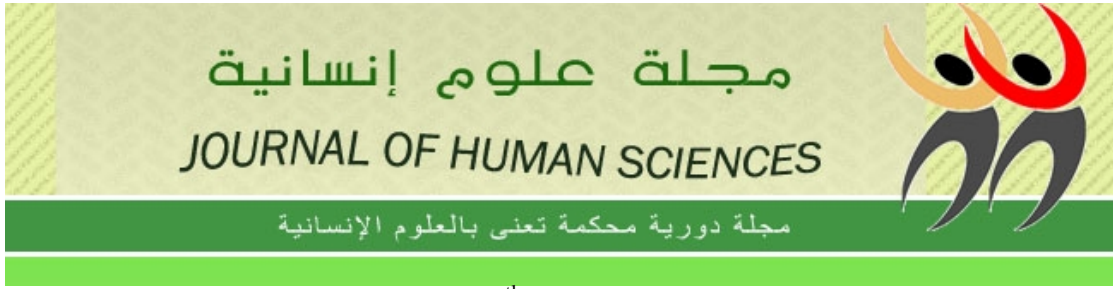
2- حمدان مأمون كانون الثاني 2008: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق.

3- ربحان شريف وآخرون 21-22 نوفمبر 2007: مشروع النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، ملتقى وطني حول مستجدات الألفية الثالثة، عنابة.

4- رزق جوزيف 10-11-12 نوفمبر 2007: معايير الإفصاح الدولية، ملتقى تكويني، الجزائر.

4- القوانين والمراسيم:

1- قانون رقم 07-11-2007: والمتضمن النظام المحاسبي المالي.



العدد 46 السنة الثامنة 2010 8th Year Issue 46

2- الرسوم التنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008: يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي.

3- أمر رقم 02/08 المؤرخ في 24 جويلية 2008: المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

ثانيا: اللغة الفرنسية

1- الكتب:

1-BACHAGHA.S 2003 : Pour un Référentiel Comptable Algérien qui Réponde Aux Exigences de L'économie de Marche, Edition El-Houda, Alger.

2- BACHY.B et Autres 2004: Analyse Financière Des Comptable Consolidés Normes IAS/IFRS Application Aux Etats Financiers, Editions Dunod, Paris.

3-BALANTZIAN Gérard et Autres 2002 : Les Systèmes d'information art et pratique, Editions d'Organisation, paris.

4-BECOUR.J.C et Autres 1996 : Audit Opérationnel, 2^{ème} Edition, Edition Economica, Paris.

5-BIRI.R et Autres 1986 : Contrôle Interne et Vérification, Edition Preportaine INC, Canada.

6-BRUN.S 2007 : L'essentiel Des Normes Comptables International IAS/IFRS, Editions Gualiano, Paris.

7- CHARRETON.F.B et Autres 1991 : Financement Des Entreprises, Edition d'Organisation, Paris.

8-COLLINS. L et Autres 1994 : L'Audit et Le Contrôle Interne- Aspects Financiers. Opérationnels Et Stratégiques, 4^{ème} Edition, Edition Dalloz, Paris.

9-DES ROBERT J.F et Autres 2004 : Norme IFRS et PME, Editions Dunod/Expert Comptable Media, Paris.

10-HAMINI Allel 1993 : Le Contrôle Interne et L'élaboration de Bilan Comptable, Edition OPU, Alger.



Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة

11-HUGUES Angot 2002 : système d'information de l'entreprise, 4^{ème} Edition, Edition Deboek Université, Bruxelles.

12-LEFEBVRE Francis 1993 : Banques, Normes et réglementation comptables, Edition Vuibert, Paris.

13-MEMENTO F.L.1995 : IASC – Normes comptable internationales, Francis Lefebvre, Paris.

14-MOIGNE Camille 2001 : organisation du système d'information de gestion, Edition Foucher, paris.

15-REIX Robert 1998 : Système d'information et managent des organisations, 2^{ème} Edition, Edition librairie Vuibert, paris.

16- RENARD.J 2005 : Théorie et Pratique de L'Audit Interne, Edition d'Organisation, Paris.

17-ROCHAT.M et Autres 1997 : L'Audit des entreprises multinationales- comptabilité internationale, Edition Vuibert, Paris.

18-TORT Eric 2003 : Organisation et Management des Systèmes Comptables, Edition Dunod, paris.

2- الرسائل والأطروحات:

1- DELVILLE .P 2001 : L 'Harmonisation Comptable Européenne en Droit et en Pratique, Thèse Doctorat, Crefige- Dauphine, Paris.

2- MEROUANI Samir 2007 : Projet de Nouveau Système Comptable Algérien Anticiper et Préparer le Passager, Mémoire de Magister, ESC, Alger.

3- مجالات- تقارير- دراسات

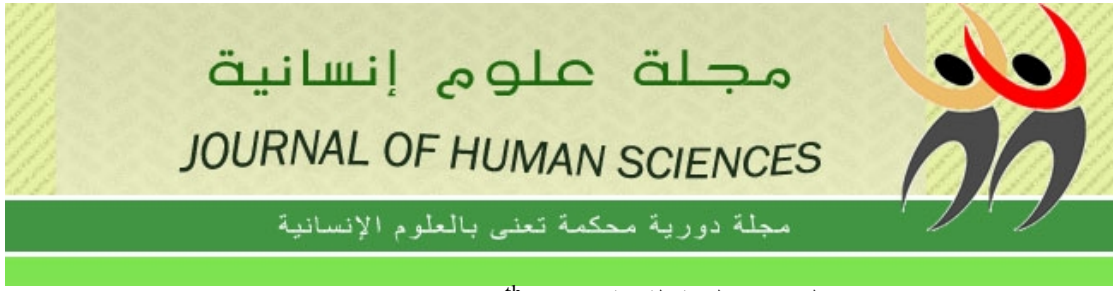
1-BLKAOUILA 1981 : Théorie Comptable, presse de l'université de Québec, Edition Sillery, Paris.

2-Etude Economique Conseil Canada 1999 : L'Audit Interne et la Banque Universelle, Programme, PNUD, Algérie.

3- HOARAU Christian 9/1995 : L 'Harmonisation Comptable Internationale, revue de C.C.A, Volume 2, Paris.

4-IFACI 1997 : La Direction d'un Service d'Audit Interne, Edition d'Organisation, Paris.

5 -IFACI 1997 : Les Normes pour la Pratique Professionnelle de L'Audit Interne, Edition d'Organisation, Paris.



Issue 46, Year 8th 2010 العدد 46 السنة الثامنة

6-MILOT .J. P 1997 : La Normalisation Comptable, in revue du conseil national de la comptabilité, Paris.

7-Ministère des finances /CNC projet de Système comptable, 7 -8 Décembre 2004 : séminaire sur la normalisation comptable et la présentation du projet du nouveau système comptable des entreprises, EL Aurassi ,Alger.

4- القوانين والمراسيم:

1- le Conseil National de Comptabilité (CNC) –juillet 2004 : Système comptable financier projet 6, document de travail, Alger .

2- le Conseil National de Comptabilité (CNC) –juillet 2006 : Système comptable financier projet 7, document de travail, Alger.